

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

دراسة

العقد الأخير في تاريخ سوريـة:

جدلية الجمود والإصلاح (٥-٥-٤)

محمد جمال باروت

الدوحة، أيلول/ سبتمبر – ٢٠١١

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

المحتوى

الانتشار المجالي الأفقي: الأطراف والمركز

بيّنت خارطة الانتشار المجالي للحركات الاحتجاجية والتظاهرات التي وقعت على مدى خمسة شهورٍ ونيّفٍ تقريباً، منذ ١٩ شباط/فبراير وحتى أواخر تموز/يوليو ٢٠١١، أنها قد اندلعت وتطوّرت في المدن المتوسطة والصغيرة والبلدات[١]، وفي الأطراف العشوائيّة الفقيرة والمهمّشة في المدن الكبرى مثل حمص واللاذقية، وفي أطراف المركزيْن المليونيّيْن: دمشق الإدارية ودمشق الكبرى، وبدرجةٍ محدودةٍ في مدينة حلب وبعض مناطقها.

وبنظرةٍ مقارنةٍ ما بين حصّة المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر في حركات الانتفاضة الشعبيّة، وبين حصّة المدينتين المليونيّتين؛ فإن مدينة حلب ومناطقها (٢٣% من إجماليّ سكان سورية) كانت هي الغائب الأكبر باستثناء بعض البؤر المحدودة[٢]. واختلطت التظاهرات في هذه المناطق بعناصر الانقسام العشائري المحلي حول الموقف من السلطة[٣]، لكن أشكال احتجاجها يحتمل أن تتطور في شروطٍ معيّنةٍ،

---

[١] نشرت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان؛ التي تستقي معلوماتها عادةً من عدة مصادر، ولاسيما من خلال نشطاء الفيسبوك؛ قائمةً بأسماء ٢٥٢ نقطةً شهدت في يوم الجمعة ١ تموز/يوليو ٢٠١١، وهو اليوم الذي أطلق عليه اسم جمعة ارحل". واعتبرت المنظمة أن هذا الرقم هو أعلى رقمٍ بلغه عدد نقاط التظاهرات، وأنه ارتفع من ٢٠٢ نقطةً في الجمعة السابقة. وبغضّ النظر عن مدى دقة بيانات المنظمة، وواقعيّة ما تذكره؛ فإن معظم هذه النقاط تتسم بكونها تقع في مدن متوسطة وصغيرة، حيث لا تشكل النقاط الواقعة في محافظة دمشق ومحافظة حلب المليونيتين منها سوى ١٧ نقطة في بعض مساجد مدينة حلب ومناطق المحافظة، بالإضافة إلى ١٤ نقطة في مدينة دمشق. وفي ضوء تحققاتنا الميدانية المباشرة، فإن عدد نقاط التظاهر في حلب كان مبالغا فيه في بيان المنظمة المذكورة ، ووجب إسقاط هذا الرقم المتعلق بحلب حالاً بعد التحقق من أساليب التوثق منه، وإبقائه ضمن الحد الأدنى على فرض التجاوب مع بعض معطياته.

[٢] يبلغ عدد سكان مدينة حلب ٢٥٠٠٤٠١ نسمةً يشكّلون ١٢,٢% من مجموع سكان سورية، وتضم مع مناطقها ٤٧٤٤٠٢١ نسمة أي ٢٣% من مجموع سكّان سورية وقد كانت الغائب الأكبر، باستثناء بؤرٍ محدودةٍ في بعض مساجد المدينة والمدينة الجامعية وفي منطقتي عين العرب (ذات الغالبية الكردية) ومدينة أعزاز، ثم في مدينة الباب قرب حلب. وقد وثقنا تظاهرة أعزاز في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١١ استناداً إلى قاعدة معلومات رجاء الناصر في رسالةٍ منه. أما بالنسبة إلى منطقة عين العرب فقد كان التحرك الكردي فيها كبيراً، لكنه كان رمزياً بالقياس إلى الحجم الكامن الذي تستطيع القوى الكرديّة أن تعبّئه بكلّ بساطةٍ بشكلٍ كبيرٍ، بل بإمكانها أن تسيطر على المدينة. ووفق خلاصة المحادثات التي أجراها الباحث، فإن أعداد المشاركين في بؤر التظاهر هذه كانت في حدود العشرات ولدقائق معدودة، ولم تتجاوز قط مئتي مشارك (محادثات مع عبد الجواد الصالح في ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، ومع عدة شخصيات حلبية متابعة ومنخرطة في الأحداث). وفي حيّ باب النيرب الذي يعتبر من أقدم الأحياء المتحضرة في محيط المدينة، والمتمسكة بقوة روابطها العشائرية والعائلية الممتدة، والمتّسمة بحدّة الصراعات فيما بين عائلاته؛، فقد حدثت فيه في أواخر تموز/يوليو ٢٠١١ تظاهرات صغيرة عدة، تواجهت فيها تظاهرات بأعداد محدودة دون المئة لعائلات من عشائر متنافسة. وتظاهرات للموالين للسلطة من عائلة جروخ والشبيحة. وأصيب ضابط شرطة إصابة جسيمةٍ نتيجة ضرب متظاهرين له تم توقيفهم. وشهدت ندوة نقابة المحامين في القصر العدلي بحلب هتافات عدد من المحامين المعارضين والموالين. وهتف فيها المعارضون "الله، سورية، حرية وبس"، بينما ردد الموالون (ويناهزونهم بالعدد (نحو مئتين)" الله، سورية، بشار وبسّ"، وكانوا في حدود ٢٠٠ محامياً من إجمالي ٤٨٠٠ محامياً في حلب. لكن البؤرة الأهم كانت في الجميلية، وبمشاركة عدّة مئاتٍ قد يناهزون ألف متظاهرٍ مع خفض المبالغات وعقلنة التبخيسات. وبرزت فيها مشاركة محاميين اعتقلا وأخلي سبيلهم (معلومات مستقاة من مراسلة ما بين الباحث والمحامي علاء السيد في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ من حلب).

[٣] في مارع وهي بلدة ريفية صغيرة هناك خيط مشترك يجمع بينها وبين قرى جسر الشغور، ولاسيما قرية الزيادية التي قتل فيها ما لايقل عن ١١ شخصاً، لكن في أعزاز حدثت حركة الاحتجاج وسط انقسام في عشيرة العجيل التي تعود أصولها إلى الجبور، كما تجدد تنافس تقليدي بين عائلاتها الأساسية المختلفة فيما بينها، بينما حاول الشباب الخروج من هذه الانقسامات.
حول الأصل العشائري، قارن مع: زكريا، **عشائر الشام**، ج٢، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٥.

بينما اندلعت الحركات الاحتجاجية في دمشق الكبرى (٤٤٧٦٩٩٩ نسمةً يشكّلون ٢١,٧% من إجماليّ سكّان سورية) بصورةٍ رئيسةٍ في أطرافها ومدنها الصغيرةِ والمتناهية في الصغر الهامشية والفقيرة، التي يعيش فيها٢٧٤٣٩٩٨ نسمةً أو ما يعادل ١٣,٣% من إجماليّ سكان سورية. وقد شهدت مدينة دمشق (الإدارية) حتى أواخر تموز/يوليو نحو ١٦ بؤرةً تنوس ما بين التراجع والاستمرار، واندلع معظمها في محيطها الطرفي العشوائي المباشر[٤]، والذي يتميز بارتفاع نسبة المهاجرين الذين ينتمون إلى درعا، ولاسيما في أنحاء القاطع الجنوبي من أطراف المدينة مثل القدم – المخيم، الزاهرة وغيرها؛ والضواحي الجنوبية ببيلا – يلدا – السبينة.. ونهر عيشة، وصولاً إلى الكسوة وخان دنون على تخوم محافظة درعا. أمّا الأطراف في ريف دمشق أو دمشق الكبرى فقد شهدت ٤٢ نقطة احتجاج، كان قسم منها تظاهراتٍ حاشدةً؛ وكانت الأكثر اتّساعاً على المستوى الأفقي المجالي وعلى مستوى الكثافة والشدّة والتنظيم على المستوى العمودي، بشكلٍ يسمح بالقول إن أطراف دمشق الكبرى؛ سواء كانت لصيقةً بالمدينة (الإدارية) جغرافياً واقتصادياً أم في أطرافٍ نائيةٍ عنها (مثل الزبداني، مضايا، قطنا، الكسوة. إلخ) هي في حالة ثورةٍ.

تحول إشكالية العلاقة ما بين الأطراف والمركز: عمليات تمدين الريف وترييف المدينة

يسمح التحليل الأفقيّ المكثّف للحركات الاحتجاجيّة على مستوى الانتشار المجالي في لحظة الذروة بالقول إنّ الطرفيّة المجالية والهامشية الاجتماعية– الاقتصادية– السياسية لتلك المدن والأطراف بالنسبة إلى المركزيْن المليونيّين تمثّل إحدى أبرز محدّدات الانتفاضة الشعبية السورية. ويثير ذلك إشكالية إعادة إنتاج نمط السياسات التنموية التسلطية المتلبْرلة اقتصادياً التي تسارعت وتائرها في العقد الأخير من التاريخ الاجتماعيّ للطرفيّة والمركزيّة بأشكالٍ أو بنياتٍ جديدةٍ؛ فقد تسارعت فيها وتيرة التمدْين الأفقيّة بشكلٍ تمّ فيه تحويل الكثير من القرى والبلدات الريفية إلى مدنٍ صغيرةٍ ومتناهيةٍ في الصغر أو ما يُعرف بـ" ببلدات"، تحوّلت فيها الزراعة من نمط إنتاجٍ مهيمنٍ إلى نمط إنتاجٍ ثانويٍّ[٥].

---

[٤] وفق الخارطة الخام، سُجلت حتى الأول من تموز ١٢ بؤرة في كل من ركن الدين وبرزة (البلد)، والمزة، والصالحية، وجامع الدقر كفرسوسة والحجر الأسود و مشروع دمر، والميدان جامع الحسن، ونهر عيشة، والميدان جامع الغواص وشيخ سعد، وجوبر وجسرين ووادي المشاريع زورافا. والحقيقة أنها تسْع نقاط، وينتمي معظمها إلى رقعة الأحياء الأكثر فقراً، وبعضها ينتمي إلى العشوائيات وأحياء المخالفات، مثل وادي المشاريع زورافا وأعالي حي ركن الدين التي تشكل الجزء غير المنظّم منه والذي يتسم بتعقد أزقته وحاراته، وبارتفاع كثافته السكانية؛ وهو الجزء الأفقر من حي ركن الدين الذي ينتمي أبناؤه عموماً إلى الفئات الوسطى، وعشوائيات دمّر ونهر عيشة، وغيرها. ولكن التظاهرات توسّعت خلال شهر تموز/يوليو بانضمام القابون وحدوث تظاهرات أخمدت بشكل عنيف. ويضاف إليها البؤرة الأكثر دلالةً على مستوى انخراط الفئات الوسطى الحديثة وهي بؤرة حركة الفنانين والمثقفين في الشهر نفسه. وتعتبر هذه البؤر" اندلاعاتٍ" قويّةً بالنظر إلى أنها تقع في مجالٍ صغيرٍ جداً، حيث تبلغ مساحة مدينة دمشق الإداريّة ١١٨ كم٢ فقط، أو ما يعادل ٠,٦٠% من إجمالي مساحة سورية، لكنها تضم سكاناً يبلغ عددهم ١٧٣٣٠٠١ نسمةً ويشكّلون ٨,٤% من مجموع سكان سورية.

[٥] تحوّلت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ٢٧ بلدة إلى مدن، وبذلك ارتفع عدد المدن من ٨٤ إلى ١١١ مدينة، وهذا يعني أن نحو ٥٤٠ ألف نسمة قد تحولوا من سكان ريفٍ إلى سكّان مدنٍ. (المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السورية للعامين ٢٢٠١ و٢٠١٠**، الجدول رقم ١/١. قارن مع باروت (مؤلف رئيس)، **حالة سكان سورية**، التقرير الوطني الأول، (دمشق: ٢٠٠٨)، ص٤٦.

يتميز التمدْين التاريخي في المدن الداخلية، ولاسيما منها المدن المليونية، بالتركز والقوّة والغنى؛ بينما يتميز التمدْين الحديث في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر بالتشتت والضعف والفقر. وهو ما يعكس تشوهات التوزع المجالي- السكاني التي هي في حقيقتها تشوهات عملية التنمية التي تخلق الفجوة المناطقية بعدم التكافؤ في عملية التنمية. وتظهر هذه الإشكالية في العلاقة بين المدن-الأطراف والمدن-المركز في سورية على المستوى الكميّ، كون سكاّن المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر كافّةً (١٠٥ مدن) يشكلون نحو ٤٩,٥% من إجمالي سكان المدن، بينما يشكّل سكان المدينتين المليونيتين (مدينة دمشق الإدارية ومدينة حلب دون مناطقها) ٣٧,٥% من إجماليّ سكان المدن، أو ما يعادل٤١٢٣٨٠٠ نسمةً. لكن ما هو مثير في هذه المقارنة الكميّة، هو أنّ سكان المدن المتوسّطة والصغيرة والمتناهية في الصغر أكثر من مجمل سكان المدينتين.

تُعتبر وتيرة التمدْين في سورية في ضوء ذلك -حسب المؤشّر الكميّ- من أعلى وتائر التمدْين في العالم؛ فيفوق المعدّل السوري لنموّ سكّان المدن المتوسّط العالمي، ومتوسّط البلدان النامية، ومتوسّط قارّة آسيا، لكنه يعادل متوسّط البلدان العربية، ولا يفوقه إلاّ معدّل البلدان الأقلّ نمواً. ويمكن الإشارة للدلالة على سرعة وتيرة التمديْن في سورية إلى أنّ عدد سكان المدن في سورية يزيد بمعدل ١١٧ نسمة كلّما زاد المجموع العام للسكان ١٠٠ نسمة. ولهذا بات يعيش نحو ٥٥% من إجماليّ السكان في المدن[٦]. ويشير ذلك إلى استنزاف الأرياف وتحطّم بنيتها الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية لصالح التّمدين والارتباط أكثر باقتصاد السوق. وتصحب عملية التحول هذه حراكات اجتماعية ومجالية واقتصادية وثقافية حادّة، تفضي على مستوى "نوعية التمدين" إلى نوعٍ ممّا وصفه العديد من الباحثين والمفكّرين بـ"مدْننة الريف وترييف المدن" على مستوى المؤشّر النوعي لعملية التمدين. وتثير عملية" الترييف" بطبيعتها رضوضاً ثقافيةً وأنتروبولوجيةً تقبل التحوّل إلى انقساماتٍ في أوقات الأزمات، كما أثارت في كثيرٍ من المدن الصغيرة في ريف دمشق التمسّك بالهوية المحافظة، بل والمتشدّدة، على خلفيّة المؤثّر الديني العام، والسلفيّ خصوصاً. وفي هذا السياق، حمل الحجاب السلفي (أي النقاب أو الخمار) -غير المعهود تاريخياً لا في الريف ولا في المدن حتى فترة قريبة- وظائف متعدّدةً، منها وظيفة التمييز بين "الأصليين" و"الوافدين"، كما في العديد من المدن "الثائرة" مثل داريّا وقطنا والمعضمية وبدرجةٍ معيّنة مدينة دير الزور[٧]. وهو تمييز يدفع الأصليين المتشدّدين في أوقات الأزمات إلى الضغط على" الوافدين" للنزوح من البلدة أو الحيّ كما حدث في برزة البلد التي تنتمي إلى أطراف دمشق الكبرى وتلتصق بها مجالياً واقتصادياً وبشريّاً.

---

[٦] المصدر نفسه، ص ٤٦.

[٧] للاطّلاع على نمط هذا الزيّ كما ظهر في قطنا، اتبع الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=WeKVEJorwQk

ولقد كانت إشكالية العلاقة بين الأطراف والمركز في مرحلتيْ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي قد ظهرت كإشكالية علاقةٍ بين الأطراف الريفية "المنهوبة" والمراكز المدينية "النهّابة"؛ وأفضت إلى تحطيم مصادر القوّة الاقتصادية والسياسية لأعيان وعائلات المدينة السورية، في سياق دخول المجتمع الفلاحي السوري، الذي كان يشكّل ما لا يقلّ عن٧٠% من إجماليّ السكان، في مرحلة تطوّره التاريخيّة الثانية، وهو التطوّر من الملكية الكبيرة لكبار الملاك الغائبين إلى مرحلة الملكيّة المتوسّطة والصغيرة بواسطة الإصلاح الزراعيّ. ولكن نوعية هذه العلاقة تغيّرت في العشريّة الأخيرة من التاريخ الاجتماعي- السياسي السوري، بحيث دخل المجتمع الفلاحي السوري مرحلةً ثالثةً في التطوّر التاريخي، وهي مرحلة تفتّت الملكية الصغيرة والمتوسّطة، وتحوّل قسمٍ كبيرٍ من الفلاّحين إلى أشبه ما يكون بفلاّحي الرّداء أو ذوي الملكيّة الاسميّة لا الإنتاجيّة، وممارسة بعضهم للزراعة كنمط حياةٍ وليس كنمط إنتاجٍ؛ وهذا النمط الأخير نجده مثلاً في ريف اللاذقية الذي ينتمي إلى النظم الزراعيّة الصغيرة الحجم في سورية. وترافقت هذه المرحلة مع ارتفاع وتيرة تمدين المجتمع الفلاحي السابق، وانخفاض عدد المنخرطين في القطاع الزراعي (مباشرةً أو بشكلٍ غير مباشر) من ١,٤ مليون شخص إلى حوالى ٨٠٠ ألف في أثناء الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨؛ أي بنسبة ٤٤%[٨].

أنتجت هذه المرحلة التاريخية الثالثة تحولاً في إشكالية العلاقة بين الأطراف (الريفيّة) والمراكز (المدينيّة) ، تمثلت في إشكاليّةٍ جديدةٍ لتطور العلاقة بين الأطراف الصغيرة والمتناهية في الصغر سريعة التمدْين؛ والتي كان تمدْينها أقرب إلى عملية "مدْننة" الريف؛ وبين المراكز المدينية التي تعرّضت بدورها إلى عملية ترييف عبر الأحزمة العشوائية في أطرافها، وهو ما يميّز كافة المدن السورية المتوسطة (دير الزور، الرقة، الحسكة، القامشلي، طرطوس) والكبيرة (حمص، حماة، اللاذقية) والمليونية (دمشق وحلب). وأصبحت المدن المتوسّطة والكبيرة "متروبوليتانية" بالنسبة إلى محيطها الريفي والبلدي الصغير، لكنها طرفية بالنسبة إلى المراكز المليونيّة. وهكذا، فنحن أمام سلسلة تدرّجية من طرفية المدن الطرفية ومركزية المدن المركزية، فداخل المدينة الواحدة –متوسطة أم مليونيةً كانت– نجد دوماً نوعاً نسبياً من الطرفيّة والمركزيّة.

تميّزت العديد من المدن، مثل بانياس وجبلة واللاذقية وحمص وبلدات ريف دمشق (الكسوة، قطنا، المعضّمية، وغيرها) بتعرّضها لعملية ترييفٍ ثقيلةٍ غيّرت طبيعتها النمطيّة، وأدخلت أنماطاً جديدةً في ديناميّات علاقاتٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ متمفصلةٍ في علاقات القوّة الاجتماعية والسلطة السياسية. وفي منظور

---

[٨] (م)،انتهى تحرير التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع في بيانات ما قبل العام ٢٠٠٨ قبل رصد نتائج الأزمة المالية الدولية، وتفاقم آثار ارتفاع سعر الغذاء، وتطور آثار الجفاف. وقد قام الباحث بتحديث الأرقام واستنتج في ضوء فرضية المتابعة بأسلوب الملاحظة والمعايشة وفق النمط البحثي الأنتروبولوجي، أن ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير جداً يفوق ١٥% في العام ٢٠٠٨، وآثار الأزمة الدولية والجفاف وتراجع الصادرات وإفلاس كثير من الورشات والمنشآت الصغيرة قد رمَت من هم تحت خط الفقر الأعلى في الحضيض. (قارن مع: هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل، **الفقر وعدالة التوزيع في سورية** (دمشق: هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط ٢٠١٠)، ص١٧.

الأنتروبولوجيا السياسية، ساهمت عملية الترييف الثقيلة في خلق انقساماتٍ أهليّةٍ جديدةٍ في أوقات الأزمات كالأزمة الراهنة في سورية لسببٍ وحيدٍ، هو التمفصل مع السلطة، إذ كانت آثار هذا التمفصل سياسيةً واقتصاديةً وأمنيّةً في وقتٍ واحدٍ. وسنتوقف بشكلٍ مكثّف في منظور الأنتروبولوجيا السياسية عند هذه الظاهرة في مدينتين هما اللاذقية وحمص، من زاوية أثرها في تحوّل تظاهرات هاتين المدينتين إلى اضطراباتٍ وانقساماتٍ أهليّةٍ مَقيتةٍ.

لقد شهدت مدينة اللاذقية توسّعاً سكانياً وعمرانياً هائلاً في العقود الأربعة الأخيرة، ارتفع فيها عددُ سكّانها من ١٢٥ ألف نسمة في العام ١٩٧٠ إلى ٤٣٢٤١٧ نسمة في العام ٢٠١٠، يمثلون ما نسبته ٤٣,٦% من إجمالي سكان المحافظة البالغ في العام ٢٠١٠ نحو ٩٩١٠٠١ نسمةً[٩]. وقد نتج توسّعها عن هجرتين كثيفتين مختلفتين أنتروبولوجياً ومذهبياً وسياسياً، لكن بواعثهما الأساسية كانت واحدةً. وتمثّلت هاتان الهجرتان في هجرة "علويّي" الجبال وهجرة "سنّة" جسر الشغور وجبل الزاوية والمعروفين بـ" الشريقيّة" إلى اللاذقية، ويشكّلون ما يفوق ربع سكان المدينة. ومثّلوا العصب الاجتماعي لحركة الاحتجاج في تلك المدينة الساحلية في أحياء بستان الصيداوي والسكنتوري والرمل الجنوبي على الخصوص[١٠]؛ بحيث غدا اللاذقانيون السنّة الأصليون أقليّةً في المدينة، بينما كان سبب الهجرة الأساسي واحداً، وهو ضيق الأرض الزراعية والقابلة للزراعة في كل من الجبلين. وصدر التوسع العمراني المديني المشوّه بالعشوائيات والمخالفات والطرفيّات عن هاتين الهجرتين اللتين كان كل منهما يتمركز تبعاً لقانونيّة تجمّع المهاجرين في الأحياء التي يتجانسون معها، أو التركز الطبيعي للمهاجرين.

لقد كانت الهجرتان الكثيفتان (الإدلبيّة والعلوية الجبليتان) تتوجّهان في البداية إلى أحياء التمركز الطبيعي، لكن وبعد أن ضاق، المجال المعماري اضطرّتا للسكن جنبا إلى جنب في أحياء مشتركة. وكانت هذه حال حيّ قنينص العلوي– السنّي الطرفيّ الذي شهد احتداماً عنيفاً بالسكاكين والأيدي في تظاهرات اللاذقية ولا سيّما في شهر أيار/مايو، على الرغم من البؤس الاجتماعيّ للحيّ برمّته[١١]. وكان ضيق مصادر الناتج المحليّ الإجماليّ في ريف اللاذقية الجبلي مع محدودية قابلية المدينة للتوسّع أكثر ممّا هي عليه، قد خلق تشابكاً مصيرياً بين الجبل والمدينة، أخذ شكل الهجرة الدائرية لكثيرٍ من موظّفي الشرطة والحكومة بالعمل في اللاذقية وفي العودة إلى سكناهم في الريف في اليوم نفسه[١٢]. ولهذا تحوّلت تظاهرات اللاذقية في أطرافها العشوائية والمهمّشة إلى اضطراباتٍ مذهبيةٍ طوائفيةٍ مَقيتةٍ تليق بانحطاط المجتمعات إلى المستويات

---

٩ **تقدير عدد السكان في سورية للعام ٢٠١٠**، مصدر سبق ذكره
١٠ محمد سيد رصاص، "خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية"، **الحياة**، ٣٠ تموز ٢٠١١.
١١ من أجوبة الناشط بسام يونس عن أسئلةٍ وجّهها إليه الباحث
١٢ باروت (مؤلف رئيس)، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، ص٣٦١

العصبوية ما قبل التعايشية وليس ما قبل المدنيّة فحسب. وبدل أن يكون التعدّد الأنتروبولوجي مصدر غِنى وتفتّح وتفاعل غدَا موضوع انقسامٍ وصراعٍ واحترابٍ. ويحضر الوعي بالصّراع بين أهل المدينة ككلّ وبين تلك "المافيا" التي ارتبطت بمن دُعي باسم" شيخ الجبل،" وهو ابن جميل الأسد شقيق الرئيس الراحل حافظ الأسد، وعملت هذه المافيا كـ" سلطة" نهْبٍ وترهيبٍ وتأديبٍ فوق أية" سلطةٍ" قانونيةٍ، وأصابت ممارساتها السّنة والعلويّين على حدٍّ سواء، أي كلّ من يعترض طريقها وسطوتها بغضّ النظر عن مذهبه أو مكانته في شكل وعي أيديولوجي زائفٍ بالتناقض، يمثّل وعياً مقلوباً للتناقض الاجتماعي، وهذا الوعي تحديداً هو شكل الوعي الطائفي هنا.

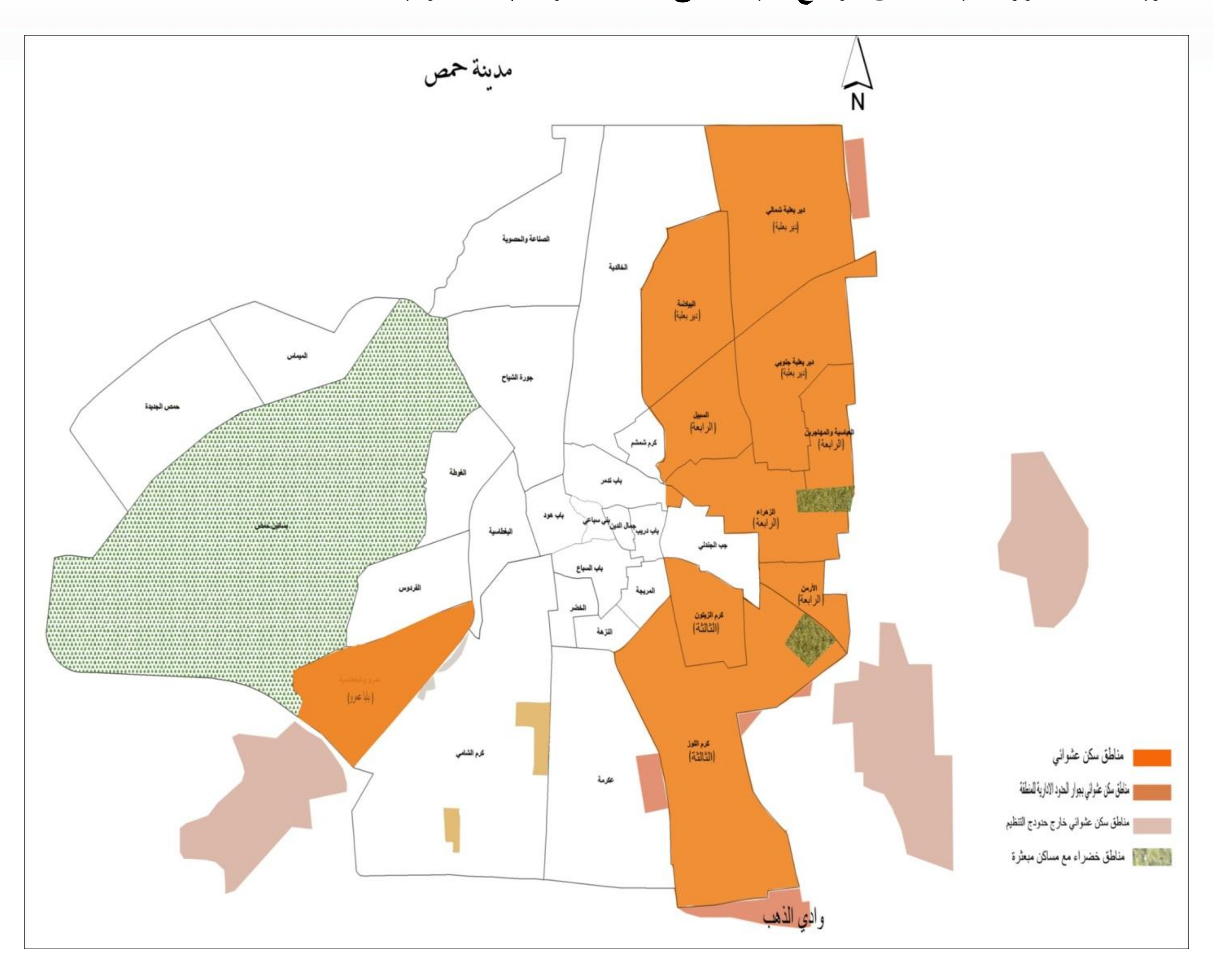
تميّزت مدينة حمص من جانبها بين سائر المدن السورية الكبيرة والمليونية بأنها قد شهدت أشدّ عمليات "التربيف"، التي انفردت بين المدن الداخليّة بأخذ شكلٍ مهيمنٍ على عملية التوسّع المديني (عشوائيّات وأحياء مخالفات) هو شكل" التبدّي"، فقد كانت تدفّقات الهجرة الداخلية على هذه المدينة ريفيةً وعشائريةً–بدويةً في وقتٍ واحدٍ. ويمكن تقدير أنّ الهجرة الريفية التي وفدت من المحيط الريفي العلويّ، والتي كانت بسبب تفتّت الحيازات الزراعية الصغيرة ومحدوديتها في السهول والجبال على حدٍّ سواء[١٣]، قد زادت حجم المدينة بما لا يقلّ عن ٢٥% من سكانها، أمّا الهجرة العشائرية– البدوية ونصف البدويّة؛ التي حدثت بسبب تفكّك نمط الإنتاج– الحياة البدوي الرعوي، ونمط حياة المزارعين– الرعاة (Agropasteurs) والتي تتّسم بقوّة روابطها العشائرية التضامنية، ومنظومة عاداتها؛ فقد شكّلت المحرّك الأكبر في تسريع وتيرة التمدْين في مدينة حمص، وتوسّعها العمراني مجالياً، إذ شكّلت في تقديرٍ وسطي يعود إلى العام ٢٠٠٦ نحو نصف عدد سكان مدينة حمص[١٤]، أي ما يقارب ٣٧٦١٤٠ نسمةً من إجماليّ سكّان مدينة حمص الذي يبلغ ٧٥٢٢٧٩ نسمةً، والذين يشكّلون بدورهم ٤٢,٧% من إجماليّ سكان محافظة حمص عند العام ٢٠١٠[١٥].

[١٣] حول هذا التفتّت قارن مع: هورست واتنباخ، (**دمشق: النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية**، (برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، آذار ٢٠٠٦)، ص٢-٣.

[14] باروت (مؤلف رئيس)، **المحور السكاني والمجالي**، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦

[15] تقدير عدد السكان في سورية للعام ٢٠١٠

الخريطة ١: مصور لمدينة حمص موضح عليه مناطق المخالفات والأحياء العشوائية



الجدول (١-٤-٥): ملخص بالمفاتيح الأساسية لقراءة مصور عشوائيات حمص

المدينة والحي	وسط المدينة	شمال	شمال شرق	شرق	جنوب شرق	جنوب	جنوب غرب	غرب	شمال غرب
حمص: قطاع مخالفات جماعية متراص ومتصل، يمتد على طول الواجهة الشرقية للمدينة وضمن حدودها الإدارية مع استطالات وانتشارات خارجها. إضافةً إلى وجود كتل صغيرة في جنوب المدينة وكتلة كبيرة في جنوبها الغربي، تتموضع مناصفة تقريباً ما بين داخل الحدود الإدارية للمدينة وخارجها.									
دير بعلبه شمالي- جنوبي- البياضة- السبيل- العباسية والمهاجرين- الزهراء- الأرمن- كرم الزيتون- كرم اللوز- وادي الذهب				X					
عكرمة- كرم الشامي						X			
باباعمرو							X		

المصدر: المحور السكاني والمجالي، مشروع "سورية ٢٠٢٥"، ص ٣٤٥

ويعود ارتفاع نسبة المهاجرين العشائريين–البدو من ريف حمص إلى مدينتها، إلى امتداد معظم أراضيها في البادية شرقاً، وضيق سهولها الزراعية الواقعة في أغلبها ضمن منطقة الاستقرار الثانية؛ ممّا جعل المدينة تتوسّع عمرانياً على نحوٍ مفرطٍ في شكل أحياء عشوائيّة ممتدّة ومتلاصقة. وسيكون لهذه البنية العشائرية– شبه البدوية المتمدْينة حديثاً، والمهمّشة في أحياء المخالفات والعشوائيات المخدمة بشكلٍ متأخّرٍ، أثرٌ كبير في احتدام الحركات الاحتجاجية في مدينة حمص وتحوّلها إلى اضطراباتٍ أهليةٍ وطوائفيةٍ. وقد برز هذا الأثر في سياق تضافَر فيه التهميش والملاحقات الأمنيّة وموت أحد الرؤساء العشائريين الموقوفين لدى أجهزة الأمن مع الترابطات العشائريّة القوية والضخّ السلفي المتشدّد في الأحياء الهامشية انطلاقاً من مسجد النور. وهنا كما في اللاذقية، يحضر شكلُ الوعي الأيديولوجي المقلوب أو الزائف بالتناقض مع النظام الأمني بوصفه تناقضاً طوائفياً وعشائرياً. وهو شكل وعيٍ يظهر في الحالات التي "يترافق فيها الانحطاط والانكماش الاجتماعيان" مع "عودة التقسيمات العمودية التي تخلق أنماطَ حياةٍ متميّزةً ومتفاوتةً بشدّةٍ بين الجماعات".

وأمّا قانونية ذلك، فتتمثّل في أنّ "كلّ مجتمعٍ يتحوّل في مرحلة انحطاط نظامه الاجتماعي إلى مجتمع عصبوي"[١٦].

العامل "العشوائيّ": شكل" المثير الأمنيّ" أو العنف السلطويّ في ثورة الأطراف

الثورة عملية اجتماعية تسهم في إطلاقها مجموعة معقّدة جدّاً من العوامل، وتختلف دوافع وأهداف وغايات المنخرطين فيها فاعلين أو متورّطين. وهي عملية "مفاجأة"، بمعنى أنها تتفجر من وقائع "بسيطة" غير متوقّعةٍ تشرحها نظرية "الصدفة" أو "الفوضى" وليس نظرية السببيّة التاريخية؛ فالنظرية الأخيرة تشرح الاتجاهات الكليّة في التاريخ الطويل بمنهج مفكّر التاريخ لا بمنهج المؤرّخ المعنيّ بما حدث من وقائع وسيرورات، مع أن المؤرّخ المجهريّ يعتني ببروز آثار التاريخ الطويل في نقطته المجهريّة. وعلى المستوى المجهري لوقوع الحدث، تتقطّع السببيات عند حلقةٍ معّينةٍ، وينشأ عامل عشوائي "مفاجئ" يطلق ديناميةً جديدةً. وفي درس الثورة التونسية، يحضر هذا العشوائي مثلاً في تجريد الحكومة فلاّحين من أراضيهم، وانتفاضة الفلاحين عليها وصولاً إلى لطم فلاّحةٍ أميّةٍ ضابط أمن، فانكسرت هيبة النظام الأمنيّ برمّته، ثم انضمّ عاطلون عن العمل يعتقدون أنّ فساد الدولة قد حال دون نجاحهم في مسابقة توظيفٍ عامّةٍ إلى حركة الإثارة ضدّ السلطات. وفي هذه الأثناء، تيقّظ ناشطون سياسيون واجتماعيون وانخرطوا في الحركة. وأثّر في هذا السياق كله العامل "العشوائيّ" في إطلاق ديناميةٍ جديدةٍ تقطّعت فيها الأسباب السابقة، تندلع فيها الثورات انطلاقاً من حوادث بسيطة في بيئة "قابلةٍ للثورة" (أو إشعال عود ثقابٍ فوق برميلٍ محتقنٍ بالبارود)، وهو في حالة الثورة التونسية لطم الشرطية للبوعزيزي على مرأى من الناس، ثم قيامه بحرق نفسه، اشتعالاً ألهب الجميع، لتبدأ دينامية اجتماعية جديدة تتّسم بارتفاع وتيرة عملية التغيّر الاجتماعي[١٧].

وحتى بالنسبة إلى التاريخ السوري الحديث، فإن الفئة" الثرثارة" من الفئات الوسطى السورية، تنسى أنّ العامل" العشوائي" هو الذي أشعل ثورة الجبل ضدّ الاحتلال الفرنسي، فاعتقال السلطات الفرنسية لأدهم خنجر "الدخيل" على بيت سلطان باشا الأطرش في جبل الدروز (جبل العرب بعد العام ١٩٣٦)، وعدم استجابة ضابط الاستخبارات الفرنسي لرجائه بأن توقيفه سيذلّه بين العرب؛ قد دفعه إلى اعتراض الدورية الفرنسية وتدميرها وقتل طاقمها، لتندلع الثورة في هذا الوقت وليس في وقتٍ آخر، لكن من سيطوّرها إلى ثورةٍ وطنيةٍ كبرى –أصبحت تعتبر "عروس" الثورات الوطنية في التاريخ السوري الحديث برمّته– كان هو تحالف الفئات الوسطى الوطنية معها، لتتحوّل من "حادثة أدهم خنجر" إلى ثورةٍ وطنيةٍ كبرى. وانخرط فيها مسيحيون ومسلمون، بدْو وريفيون وحضر، دمشقيون وحمويون وأبناء جبل وعشائر، قطّاع طرق ولصوص وسياسيون

---

[١٦] برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط١، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص١٧.
[١٧] عزمي بشارة (مؤلف رئيس)، **الثورة التونسية**، (بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قيد الطبع).

ينبضون بالقيم الوطنية والتحررية العليا. وكرّست في مجملها بالدم والتضحيات، لحمة خيوط النسيج الوطني السوري الحديث. ويتجلّى في هذا التحويل دور الإرادة الإنسانية. والأمر نفسه بالنسبة إلى ثورة الشيخ صالح العلي في الساحل السوري، فهذا الشيخ الذي يشبه الأطرش من ناحية ولائه للحركة العربية، وانغراسه فيها فجّر الثورة إثر عاملٍ عشوائي وقع في مناخٍ محتقنٍ أو" قابلٍ للثورة"، وتمثل في رفضه الامتثال لمذكّرة الملازم الفرنسي الشاب المتغطرس الملازم فلوريمون (Florimond) بالمثول أمامه، وحين تقدّم فلوريمون ليعتقله قوبل بوابلٍ من الرصاص. وانطلاقاً من هذه الحادثة "البسيطة" التي تجسّد أحد أشكال المتغيّر "العشوائي"، اندلعت ثورة الشيخ صالح العلي، وتحوّل عود الثقاب الذي أشعله الملازم إلى انفجارٍ في برميل البارود المحتقن. لكن ما أعطى غضبة الشيخ العلي طابعها الثوري الوطني هو تحالفه مع ثورة الشمال، ثم مع الكماليين من خلال ثورة الشمال السورية.

وإذا لم تكتسب الثورة هذه المضامين، فإنها تتحوّل إلى مجرّد حالة اضطراباتٍ وفوضى اجتماعية. وبهذا الشكل تحوّل هجوم سلطان باشا الأطرش على قافلة روكسان، وصدّ الشيخ صالح العليّ لدورية فلوريمون، إلى بؤرةٍ اندلعت منها ثورتان كبْريان في تاريخ الوطنية السورية الحديثة. وسيكتشف السوريون اليوم حين يعودون إلى هاتين الثورتين كم تقهقر وعيهم حالياً إلى ما دونهما. أمّا في التاريخ الداخلي بحصر المعنى، فإنّ مجرى الأحداث يثبت أن عملية قتل مروان حديد في العام ١٩٧٦ في المعتقل، وإعلان الأجهزة أنه مات ولم يقتل، قد وهّج جماعته، فانخرطت مباشرة في العمليات المسلحة في سورية. وكانت قصّة هذا المثير الذي مثّله مروان حديد في سورية تحاكي نسبياً قصّة سيد قطب بعد إعدامه، حيث لم تولّد القطبيّة –كمدرسةٍ جهاديةٍ بل وعقائديةٍ– صداماً مع الدولة والمجتمع (الجماعات السلفية الجهادية) أو انسلاخياً عنهما (جماعة التكفير والهجرة) إلاّ بعد إعدام قطب بطريقةٍ "هزليّةٍ ثورجيّةٍ"، جعلت منه الشهيد الأعظم. ولقد كان قطب بالفعل شهيداً كبيراً، وكان مثل الأنبياء الذين يتمتمون بمصيرهم على حدّ المشنقة. وتمثلت خلاصة ذلك في أن النظام الأمني المصريّ (الناصريّ) لم ينتج سوى الويلات التي شوّهت قضايا نظامه السياسية التحررية الكبرى، وقيادة مصر لمعارك تحرير المنطقة وحريتها واستقلالها، بل ودورها الريادي في النضال من أجل حرية أفريقيا والعالم الثالث.

لا تحدث الثورات وفق وصفاتٍ، بل تنتج كل ثورةٍ سيرورتها ومنطقها؛ ويؤدّي "المفاجئ" أو "العشوائيّ" دوراً أبرز وأهمّ من السببيّ، وما يلبث أن يورّط الآخرين فيه. وعملية التورّط هي تحوّل "قابلية الثورة" إلى "ثورة". وهكذا، يتعلق الأمر بدنياميّاتٍ لا تشكّل السببيّات فيها ترابطات منطقية بالضرورة، بل يتدخل فيها عامل عشوائي أو مفاجئ. فحين تعمّ حركات الانتفاض والتمرد والقومات الشعبية ويعجز النظام عن مواجهتها،

يسقط النظام، أو تحدث فيه انقسامات كبيرة ترغمه على القبول بتحوّلاتٍ هيكليةٍ في بنيته، إمّا للحفاظ على نفسه في شروطٍ جديدةٍ أو توافقاً مع عملية التغيّر، أو مع شيءٍ آخر؟

ما حدث في سورية بدءاً من حادثة الحريقة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١؛ ثمّ اعتقال أطفال كتابات الجدران في درعا، ورمي رئيس فرع الأمن السياسي "عقالات وطرايح" الوجهاء الدرعاويين في سلّة الزبالة، وسماع الأمّهات الدرعاويّات كلاماً من رئيس الفرع لا يليق حتى بأمهات "الكرخانات" أن يسمعنه؛ يشبه كثيراً ما حدث في سيدي بوزيد، بل وكأن بعض ما حدث في سيدي بوزيد على مستوى تقطع السببيّات "المنطقيّة" يشبه بعض ما حدث في درعا. والشبه النوعيّ هو ما بين صرخة "واهماماه" التي أطلقتها خالة البوعزيزي وبين صرخة أهالي الأطفال في درعا: "وينكم يا أهل الفزعة؟". فمِن هنا في درعا بدأت دينامية جديدة تماماً كما بدأت في تونس، وحادثة تجريد الفلاّحين "التوانسة" من الأرض تشبه حادثة طمْر محافظ درعا للآبار الارتوازيّة غير النظاميّة التي هي مصدر ريّ الأراضي الزراعية[١٨].

إنّ الثورة كديناميّةٍ اجتماعيةٍ ليست من فعل "ملائكةٍ"، بل من فعل بشرٍ، ينخرط فيها كل فردٍ لأسبابٍ لا متناهيةٍ، وقد تكون رداً على لطمةٍ تعرّض لها من شرطي أو رجل أمن أو موظّف مبتزٍّ، أو تكون ثورةً على نفسه، أو التلطي خلفها لتحقيق مصالح خاصة، وقد تكون ردّة فعل "المذلّ المهان"، ودينامية التضامن مع العائلة والمنطقة والعشيرة؛ وحتى على مستوى الثورة الفرنسية يصحّ ذلك على دخول العامّة الشهير إلى ساحة التنس بباريس، وهؤلاء "العامة" هم الذين منحوا الثورة الفرنسية زخمها الشعبي "الهائج"، إنهم "اللامتسرولون" (Les Sans–Culottes) الباريسيون في الثورة الفرنسية. ولا يزال الأدب الكلاسيكي يحفظ في "قصة مدينتين" لتشارلز ديكنز قصة الامرأة الباريسية التي تنتمي إلى العامّة حين دعست عربة النبيل الفرنسي ابنتها، ورمى لها ببعض الفرنكات ومضى، فانخرطت في الثورة لتنتقم من عائلته كلها، حتى ممّن شارك من هذه العائلة في الثورة نفسها. الثورة ديناميات اجتماعية "هائجة" تنطوي بطبيعتها على منطق التقويض والفوضى وقابليّة التحول إلى اضطراباتٍ، وفيها فوضى ونظام، وشعارات نبيلة وأخرى منحطّة في وقتٍ واحدٍ، ومعتدلون ومتطرفون. وينتج كل مجتمعٍ يغضب هذه الأشكال حسب ثقافته وتطوره ووضعه. وهذه الديناميّات هي ديناميّات التغيير الاجتماعي الكبرى التي تترك آثارها في الجميع، وتهزّ أفراده، ولهذا السبب هي "كبرى"، تختلف عن نمط الاهتزازات الناتجة من ديناميّاتٍ اجتماعيّةٍ أصغر أو قطاعيّةٍ (هجرة من ريف إلى مدينة، أو قانون بمنع استيراد الخردوات، أو قانون بعدم التزام الدولة بتعيين الخرّيجين، إلخ). إنّنا ننظر إلى الثورة إذاً

[١٨] فهم الفلاحون في سيدي بوزيد عملية تجريدهم من حيازاتهم بسبب عدم قدرتهم على سداد القروض، ومنحها لمستثمرين آخرين، على أنها اغتصاب لحقوقهم، ومنحها لرجال الأعمال. كما فهم فلاحو درعا عملية طمر الآبار على أنها مجرد انتقام تعسفي منهم يستهدف خفض أثمان أراضيهم، وإرغامهم على بيعها لشركات رجال الأعمال الجدد، لا على أنها ضرورية للحفاظ ما أمكن على المياه وتوزيعها العادل والكافي. وكذلك فهم أهالي حمص أن إغلاق المصفاة ومعمل الفوسفات يستهدف استملاكها وتحويلها إلى شراكات مع رجال الأعمال الجدد.

في ضوء مفهوم الديناميّة الاجتماعية الكبرى التي تبدأ بمئاتٍ من الأفراد، ثم يتورّط فيها ملايين لأسباب ودوافع وغاياتٍ شتّى؛ فكما يمكن أن تندلع "الثورة" بفعل عاملٍ "عشوائي"، فإنه يمكن لغايات المنخرطين فيها أن تكون مختلفةً بل وحتّى متناقضة في بعض الأحيان. كما أنّ الثورة حين تُفضي إلى تغييرٍ جوهري في الهيكلية السياسية–الاجتماعية القائمة، تنتج لاعبين جدداً قد يتجاوزون مَن قام بالثورة أساساً، بل ويقومون بتهميشهم، وما يسمى بـ"سرقة الثورات" يشكّل دوماً أحد الاحتمالات.

لقد بيّنت الفصول السابقة أنّ الفقر والتهميش والطرفية وحدها لا تكفي لتفسير ما حدث من حركاتٍ احتجاجيةٍ، لكن يستحيل تفسير ما حدث بمعزل عنها؛ كما بيّن التحليل أنه لم يكن ممكناً توسّع بعض الحركات وتحوّلها إلى انتفاضاتٍ لولا تدخّل العامل" العشوائي" في قطع سلسلة السببيّات وإطلاق ديناميةٍ جديدةٍ بسببياتٍ مختلفةٍ. ويتمثّل هذا العامل في "مثيرات الاحتجاج"، ويأتي من أهم أشكالها حضوراً وتأثيراً في حركة الاحتجاجات السورية مثير العنف الأمنيّ السلطويّ. وترتبط كل الحركات الاحتجاجية بديناميّات النظام الأمني في التعامل معها، فكلما كان التعامل الأمني فظّاً ونتج منه وقوع قتلى وحملة اعتقالاتٍ، كانت حركة الاحتجاج أقوى وأشدّ كثافةً وانتشاراً، بفعل عوامل التضامن الجهوي والعشائري والعائلي والأهلي التقليدية عموماً والتي تستنفر الاصطفاف والوحدة لمواجهة عنف النظام الأمنيّ. إذ أنّ أحد مصادر القوّة الاجتماعية لحركة الاحتجاجات في المدن المتوسّطة والصغيرة والمتناهية في الصغر يتمثّل في قوّة روابطها الأهليّة المحلية العشائرية والعائلية والمحليّة والمذهبيّة. بل إنّ "المثير الأمني" يؤدّي أحياناً دور المحفّز الأساسي في رفع وتيرة التظاهر الاحتجاجي بطريقة أقوى من تأثير العوامل الأخرى، وينطبق هذا على مدينة حماة التي حوّل عنف السلطة المفرط تظاهراتها إلى حركة عصيانٍ مدني شاملٍ، بينما يمكن تفسير بعض عوامل هدوء حلب ومناطقها بغياب هذا المثير ومحدوديته[١٩].

يأتي التحول الديمقراطي حين يتم تطوير الاحتجاجات والتظاهرات الاحتجاجية والقومات التضامنية الأهلية إلى عملية تحول ديمقراطي، حين تفرز الحركات الاحتجاجية وكلاء اجتماعيين–سياسيين يحولونها إلى ثورة. هنا يأتي دور من يحمل برنامج تحول ديمقراطي في الفئات الوسطى في إطار أدوار الفاعلين الآخرين.

[١٩] خلافاً لما حدث في درعا والصنمين ودوما وحمص وحماة، ظهرت أجهزة حلب الأمنية وحتى أواخر تموز/يوليو ٢٠١١ وكأنها تعمل خارج الاستراتيجية الأمنية القمعية العامة، تفضل أساليب الاحتواء على أساليب القمع. ففي نيسان/أبريل ٢٠١١ تحرك بعض شباب منطقة السفيرة، لكن الأجهزة اكتفت بالاتفاق مع وجهائها، ولم يتعرض أي شاب للاعتقال؛ كما اتبع المنهج نفسه في التعامل مع تحرك بعض شباب الجامعة وبعض الأطباء. ولم تظهر هذه الأجهزة تعاملاً شديداً نسبياً إلا بشكل جزئي ومحدود في تعاملها مع احتجاج المحامين ومع حركة الاحتجاجات في مدينة الباب في أوائل آب/أغسطس ٢٠١١. ولا يكفي هذا في كل الأحوال لتفسير هدوء حلب، لكن لا يمكن تجاهله كأحد العوامل.

ثورة الأطراف على المركز:

أين يتكدّس الفقراء؟

لقد استمدّ التصنيف السكاني–المجالي لسكان المدن السورية أهميته في العلاقة مع حركات الاحتجاجات من حقيقة ما بيّنه تحليل الانتشار المجاليّ لحركة الاحتجاجات من أنّ اتّساع الاحتجاج وارتفاع زخمه وشدّته يترافق مع شدّة الفقر والحرمان، في ضوء التحوّل الجديد في هيكل العلاقة بين الأطراف والمركز من علاقةٍ بين أطرافٍ ريفيّةٍ ومراكز مدينيّةٍ إلى استقطابٍ بين أطرافٍ مدينيةٍ "ألفيّةٍ" مهمّشةٍ وضعيفةٍ ومراكز "مليونيّةٍ" مسيطرةٍ وقويّةٍ تحتكر ثمار النموّ والسياسة، والثروة والسلطة معاً. وهذا ما يبدو من خلال اندلاع هذه الحركات في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر وفي أطراف المدن الكبرى والمليونية الذي يترافق مع تركّز نسبةٍ كبرى ممّن يعيشون تحت خطّ الفقر (وفق المعيار الوطني لخطّ الفقر)، والمقدّر عددهم بنحو سبعة ملايين نسمة، يمثلون ٣٤,٣% من إجمالي سكان سورية في هذه المدن وتلك الأطراف[٢٠].

يشير انتشار الحركات الاحتجاجية في الأطراف المهمّشة إلى أن الفقر في سورية ظاهرة مناطقية تميّز تلك المدن وأطراف المدن الكبيرة والمليونية عموماً، وظاهرة شبابية تميّز تركيبتها البشرية الجيلية خصوصاً، بشكلٍ تحوّلت فيه الأطراف إلى أكبر مستودعٍ للبطالة والفقر معاً. ويشمل ذلك في الحقيقة الفقريْن المادّي والبشري، فلقد كان عقدٌ عاصفٌ من السياسات التسلطيّة المتلبْرلة التي قادتها شريحة "رجال الأعمال الجدد" أو "المئة الكبار" في سورية، وهشاشةُ سياسات التنمية المناطقية كافييْن لتآكل ما حقّقته سورية من تقدّمٍ في مجال التنمية البشرية في الأرياف المتمدينة التي انخرطت في عملية "التمدين"، وتراجع مؤشّراتها الكلاسيكية (الصحة، التعليم، الدخل)، وتعميق الفجوة التنموية المناطقية بين المراكز والأطراف، وترسيخ الوعي بأن هذه ليست إلا سياساتٍ متعمّدةً من قبل المركز نحو الأطراف.

لماذا ظهرت حركة تحويل الاحتجاجات إلى ثورة في ريف دمشق، وزحف الريف على دمشق؟

إذا ما قارنّا بين الرقعة المجاليّة التي وصلت فيها الحركات الاحتجاجية في جمعة الأوّل من تموز/يوليو ٢٠١١ إلى ذروتها من الناحية الأفقية (الانتشار) والعمودية (كثافة المشاركة والتوتّر السياسي)، وفق الخارطة الخام العامّة الآنف عرضها بغضّ النظر عن مدى دقّتها، فإن هذه الحركات ما زالت حتى لحظة الذروة ثورة

---

[٢٠] قارن مع: هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل، **الفقر وعدالة التوزيع في سورية**، (دمشق: هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط ٢٠١٠)، ص١٧.

الأطراف المدينية المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، وثورة أطراف دمشق الكبرى الملتصقة بها مجالياً واقتصادياً وبشرياً أو النائية عنها (الكسوة، قطنا، مضايا، الزيداني).

وفي أطراف دمشق الكبرى، اكتسبت الحركات الاحتجاجية في العديد من المناطق سمات الانتفاضة الشبابية الشعبية المتواصلة التي تتّسم بارتفاع وتائر الانتشار المجالي والزخم التظاهريّ. والواقع أنّ أكثر الحركات اتّساعاً وشدّةً وكثافةً وقعت ولا تزال تقع في ريف دمشق الذي هو في حالة انتفاضةٍ مستمرةٍ بالفعل. لماذا ذلك؟ سنجيب أنه انهيار نظام الحياة، وتحوّل الحياة إلى "جحيم" وحكاية "بؤسٍ" لا متناهيةٍ. ففي ريف دمشق وحده، تموت الأمهات (وفيات الأمهات) بسبب الجهل ونقص الخدمات أو سوئها، والتلوّث البيئي ولا سيّما للمياه الشحيحة، بمعدّلٍ يضارع مستوى هذه الوفيات في محافظة الحسكة؛ بحيث إنّ ريف دمشق والحسكة يأتيان بعد الرقة في ترتيب "وفيات الأمهات" التي تحدّث عنها جبران خليل جبران في مأساة سلمى كرامة التي تلد طفلها بينما هي تموت. وممّا لاشكّ فيه أنّ وفيات الأمّهات هي الجزء الأكثر مأسويةً في قصة الفقر البشري. وفي ريف دمشق، هناك أعلى فقرٍ في السعرات الحرارية على الإطلاق في القطر. وهذا كله جزء من الفقر البشري، أي تدهور نوعيّة الحياة؛ فيتساوى ريف دمشق مع كلّ من دير الزور والحسكة في الفقر البشري، ولا تسبقها سوى الرقة[٢١].

لماذا هذا الواقع؟ لابدّ من العودة إلى جذور المشكلة. والحقيقة أن ما تعامت عنه السياسات الحكومية عموماً والسياسات الليبيرالية الجديدة خصوصاً طيلة الفترة السابقة، هو أن محافظة ريف دمشق تشكّل جزءاً من المحافظات الأقلّ نمواً بالقياس إلى مؤشّرات فقرها البشري، والتي تدهور نموّها الاقتصادي بالقياس إلى فقر الدخل. وبكل بساطةٍ، لم ترَ السياسات الحكومية الفقر البشري الأعمق وفقر الدخل الجديد، بل رمَت ٢٧٤٣٩٩٨ نسمةً –يشكّلون سكان ريف دمشق، أو ما يعادل ١٣,٣% من إجمالي سكّان سورية– في مصيدة الخراب البيئي والتنموي.

إنّ حوض ريف دمشق ليس مجرّد مورد مائي، ولكنه في المنظور البيئي أساس نظام حياة دمشق الكبرى في "كلّ شيء في الحياة الاقتصادية وفي ما وراء هذه الحياة الاقتصادية من بناءٍ ودفاعٍ وثقافةٍ وحكمٍ" كما كتب محمد سعيد الحمزاويّ نقيب أشراف دمشق ذات يومٍ في العام ١٩٦٣؛ وقد أصدر وصيّةً وحيدةً في حياته لم يكن له غيرها، وهي الحفاظ على نهر بردى من الاستنزاف والتلوث. لكن صرخة هذا الرائد المبكر لإنقاذ نظام الحياة؛ والذي كانت ثقافته ثقافةً عربيةً–إسلاميّةً كلاسيكية خالصةً ولم تكن قطّ من نوع ثقافة بيئيّي

---

[٢١] نصر، **الفقر في سورية، مفاهيم بديلة** (محاضرة)، (دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية، أيار/مايو ٢٠١١)، دون رقم صفحة.

المنظمات غير الحكومية (NGOs) الذين لم يسمعوا به قطّ؛ كانت صرخة في وادٍ[٢٢]. وبعد الحمزاويّ، كان نجاة قصاب حسن –الحقوقيّ والحزبيّ الشيوعيّ السابق، ورجل الرأي الذي ملأ سورية بنشاطه المدهش– يستعيد طفولته الأولى، والتي هي طفولة كل كائنٍ حيّ في دمشق، ليذكّر الجميع بـ"**أن دمشق هي البنت البكر لبردى. انتزعها بردى من الصحراء وأحاطها بواحةٍ نضرةٍ هي الغوطة التي تُسقى [بعد المدينة] من أنهار دمشق السبعة**"[٢٣]. ولكن حنين قصّاب حسن المخلوط بالنشيج إلى أيامٍ مضت، كان حنيناً إلى الماضي أيْ "نوستالجيا". لقد دمّرت قوى السلطة والمال الجشعة نظام الحياة في حوْض الأعوج وبردى.

ولقد دخل هذا الحوض العجز الخطير منذ العام ١٩٩٣، وانحدر نصيب الفرد المائيّ منه إلى نحو ثلث خطّ الفقر المائي المدقع الذي تحدّده الأمم المتحدة بـ٥٠٠ م^3/فرد/سنة للاستخدامات المائية كلّها[٢٤]. وتفاقم هذا العجز طرداً مع استنزافه بالآبار العشوائية التي بلغ عددها ٣٧٩٣٣ بئراً شكّلت بحسابات العام ٢٠٠٥ نسبة ٣٢,٦% من مجموع الآبار غير المرخّصة في سورية كلّها[٢٥]. وكان خلْف حفر كلّ بئرٍ قصة نفوذٍ وتسلطٍ. وبهذا الشكل، كان الفساد الحكومي يدمّر –على المدى القريب– نظام الحياة في دمشق الكبرى كلّها، ويرتكب أكبر الجرائم الكيانيّة في تاريخ هذه المدينة منذ فجرها العمراني الأول، لتغدو دمشق منذ سنواتٍ مدينةً على حافّة العطش، أو سقطت فيه بالأحرى. ويدفع فيها المواطن ثمن الحصول على مياهٍ شبه صالحةٍ للبشر نسبةً من دخله، تتجاوز ما يدفعه أيّ إيطالي أو فرنسي. وبرزت في غوطة الموارد المائيّة الوفيرة؛ التي كانت تخترق دمشق بفروعها السبع، وتمنحها شكل" الجنّة"؛ ظاهرة ارتفاع عدد المحرومين من الوصول إلى مياه شربٍ آمنةٍ شهراً بعد شهر[٢٦]. وأصبحت غوطة دمشق "سوقاً حقيقيةً" لتسويق مياه الشرب التي تحملها الشاحنات من الجبال المجاورة[٢٧]. ذلك أنّ تلوّث المياه في حوض بردى والأعوج قد تجاوز حدّ الخطورة إلى

---

[٢٢] "وصيتان من أفقر عباد الله تعالى كرمه محمد سعيد الحمزاوي نقيب أشراف الشام إلى مواطني دمشق ومزارعيها"، أعادت مجلة **المهندس العربي** اختيار مقاطع منهما، العدد ١٥٣، حزيران/يونيو ٢٠٠٧، ص ٤٦-٥٠.

[٢٣] نجاة قصاب حسن، **حديث دمشقي ١٨٨٤–١٩٨٣**، **المذكرات (١)**، ط٤، (دمشق: مطابع ألف باء الأديب، ١٩٩٣)، ص٣٠.

[٢٤] باروت (مؤلف رئيس)، **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول للسكان**، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

[٢٥] باروت (مؤلف رئيس)، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.

[٢٦] على الرغم من تطور قطاع مياه الشرب، فإن النسبة "المرئية" للذين لا يملكون موارد مستدامةً لمياه الشرب -وهو تعبير ملطّف عن الحرمان من المياه- قد بلغت في سورية ٢١% من السكان في العام ٢٠٠٥، أي بعدد ٣,٨٢٨,٠٠٠ مواطناً. وفي حال تثبيت ذلك ومدّه خطياً بشكلٍ افتراضي، فإنه في ضوء اتجاهيّته الأمامية التي تتغذّى فيه كرة الحرمان من نفسها، فإن مشروع "سورية ٢٠٢٥" توقّع أن عدد المواطنين المحرومين من موارد مستدامة لمياه الشرب سيرتفع إلى ستة ملايين مواطن في العام ٢٠٢٥. وفيما يتعلق بريف دمشق، لاحظ المشروع تقريراً حكومياً يشير إلى أنه في غوطة دمشق وحدها، ارتفع عدد هؤلاء المحرومين من الوصول إلى مياه شربٍ آمنةٍ، وخلال ثلاثة شهور فقط (آذار، نيسان، أيار ٢٠٠٦) من ٢٥٠ ألف مواطن إلى ما يزيد على ٤٥٠ ألف مواطن. (قارن مع باروت (مؤلف رئيس)، **في المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥، مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٥). وحول العلاقة بين التوسع الصناعي والموارد المائية، يمكن أن يدّعي الليبراليون الاقتصاديون السوريون أنّ ما يتسم به قطاع الخدمات الإنتاجية، هو قلّة الشّره للمياه، فيعادل مردود وحدة المياه في القطاع الصناعي ٥٠ مرة مردودها في القطاع الزراعي؛ بينما يصل هذا المردود في قطاع الخدمات إلى ٣٣٠ مرة. وهذا صحيح، لكن لماذا تتم إقامة المشاريع على حساب الأراضي الزراعية التي تعيش بالمياه. (باروت، (مؤلف رئيس)، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.

[٢٧] للتفصيل قارن: غاريث إدوارد جونز، **السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات**، (دمشق: برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حزيران ٢٠٠٦، أرشيف المركز الوطني للسياسات الزراعية بدمشق)، ص ٧٦.

حدّ الكارثة البيئية، فتتردّى مياه النهر منذ لحظة خروجها من النبع بالتدريج إلى أن تصل أسوأ حالاتها في أسفل المجرى في الغوطة الشرقيّة، حيث تصبح غير صالحةٍ لأيّ استخدامٍ، بما في ذلك ريّ الأشجار والمحاصيل غير الغذائيّة[٢٨].

ترافق العجز المائي الخطير مع زحف التوسّع الصناعي والأحياء العشوائية على الأراضي الزراعيّة نتيجة الهجرة، فقد بلغت حصّة ريف دمشق من إجمالي المشاريع الصناعيّة التي أُقيمت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ –على أساس قانون الاستثمار وحده– نحو ٧٠% من إجماليّ المشاريع الصناعيّة المرخّصة، فضلاً عن مئات الورشات الصغيرة غير المرخّصة. وصحيح أنّ الصناعة أقلّ شرهاً للمياه من الزراعة، إلاّ أنّ إنشاءها تمّ هنا على حساب الأرض الزراعيّة، ولحساب أخطر كلفةٍ بيئيةٍ، ألا وهي كلفة تلويث التربة والمياه بنفايات هذه المصانع. وكان حاصل ذلك أنْ تراجعت حصّة الفرد النظريّة من الأرض في دمشق إلى أقلّ من ٠,٦ هكتار، كما تَسارع تآكل الأراضي الزراعيّة التي غدت نسبتها ١١,٦% فقط من مساحة ريف دمشق القابل للزراعة، فضلاً عن أنّ مساحة زراعية قدرها ١٦٩٤٦ هكتارا قد خرجت من الاستثمار الزراعي بسبب تموضع السّكَن العشوائي عليها، وتعرّض كافة الطبقات المائية في ريف دمشق لمعدّلات نضوبٍ مرتفعةٍ تصل إلى عدّة أمتارٍ سنوياً وزيادة معدّلات تملّح المياه السطحية التي لا يجوز استخدامها بشكل مرتفع في الريّ في مناطق غوطة دمشق، ممّا يؤثّر في إنتاجها الذي يزوّد نحو ٥٠٠ ألف نسمة بالمواد الغذائية[٢٩]. وبسبب ارتفاع سعر متر الأرض أضعافاً مضاعفة، وتراجع عائد الزراعة بسبب تفتّت الحيازات الصغيرة؛ بات بعض ملاّك داريّا الصغار التي يعدّ فلاّحوها أمهر فلاّحي الزراعة في الدنيا كلّها يسقون الأرض "بالمازوت" كي يخرجوها من نطاق الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة، وليتمكّنوا بالتواطؤ مع البيروقراطية من بيعها لرجال الأعمال[٣٠]، لكن رجال الأعمال بزيّهم المباشر أو بزيّ أهل الدولة وضعوا عيونهم على بعض هذه الأراضي واستملكوها.

ولنأخذْ مثالاً عينياً. لقد نمت بلدة "الكسوة" الزراعية بسرعةٍ كبيرةٍ، وغدا عدد سكّانها ٥٢٤٥٩ نسمةً في العام ٢٠١٠ بسبب كونها مركزاً تاريخياً لبعض معسكرات الجيش السوري، وارتفاع وتيرة التوطّن فيها، ومنطقةً زراعيّةً مزدهرةً أيام انسياب نهر الأعوج الذي كان يخترق وسطها؛ لكن ناتجها المحلّي أُصيب بلعنة شحّ حوض بردى والأعوج، بما يشبه حالة جفافٍ بل حالة تصحّرٍ؛ ولم تستطع مشاريع الدولة الاستثمارية القائمة أن تمتصّ قوّة العمل الفائضة الناتجة عن دمار نمط الإنتاج الزراعيّ. وحوّل ذلك شبابها للعمل في هوامش

---

٢٨ باروت (مؤلف رئيس)، **حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول للسكان**، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

٢٩ جونز، **السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات**، مصدر سبق ذكره، ص٤، ٣٦، ٧٤.

٣٠ من حوارات الباحث مع المستشار البيئي لمشروع سورية ٢٠٢٥، والتقريرين الوطنيين الأول والثاني للسكان في ضوء متابعاته الميدانية، ودراسة مدى تكيّف المشاريع الصناعية مع المعايير البيئية. وكان الباحث مدير هذه التقارير ومؤلفها الرئيس بالاستناد إلى نخبةٍ من الباحثين في سورية.

دمشق الكبرى أو دمشق نفسها، ثم العودة إلى هامشٍ يتّسم بالطرفية وبالتخلّف الشديد لخدماته العامّة على كافة المستويات، وانخفاض مستوى التمدرس بسبب التسرّب الكبير من مرحلة التعليم الأساسي؛ حيث تجمع الكسوة بشكلٍ مكثّفٍ مظالم "الفقر" و"البؤس" و"نقص الخدمات" و"هشاشة الأمن الاجتماعي". لكن بعد أن تعرّضت منشآت صناعة ريف دمشق –ولا سيّما صناعتها غير المنظّمة– إلى الإفلاس ،ماذا بقي لهؤلاء؟ الجواب بسيط: الاحتجاج والانتفاض والثورة.

وتمثّل الكسوة مجرّد حالةٍ تنطبق تفاصيلها بصورٍ مختلفةٍ على مدن ريف دمشق الكبرى، فلقد كانت هذه الأطراف من أكثر مَن دفع الكلفة الباهظة للسياسات التسلطية المتلبْرلة؛ بحكم إفلاس آلاف الورشات الصناعية الصغيرة غير المنظّمة والمنتشرة فيها، واضطرار الكثير من المنشآت المتوسّطة إمّا للإغلاق أو العمل بشكل جزئي، ودمار الزراعة في المناطق التي تعتمد عليها كمصدرٍ أساسي أو مساعدٍ في ناتجها المحلّي بسبب شحّ الموارد المائية وتلوّث المياه، وارتفاع كلفة المياه شبه الصالحة للشّرب، ونتائج السياسات الليبرالية الجديدة في المجال الزراعي التي رفعت من كلفة مدخلات الإنتاج. وقد فاقمت هذه السياسات من تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تنتمي عموماً إلى أوضاع إقليم المنطقة الجنوبية في سورية (دمشق وريف دمشق، ودرعا والسويداء والقنيطرة). وكمؤشرٍ، فإنّ فجوة الفقر في مدن هذا الإقليم تزيد بنسبة ١٦% عن متوسّطها في سورية؟

وتتّضح صورة التدهور المريع في نمط الحياة إذا عرفنا أنّ هذا الإقليم كان في العام ٢٠٠٤ من أقلّ الأقاليم فقراً، لكن الفقر تَضاعف فيه في العام ٢٠٠٧ ليغدو ثاني إقليم في مستوى الفقر بعد المنطقة الشمالية والشرقيّة، بل إنّ الزيادة الإجمالية في الفقر الشديد بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ ناتجة –بشكلٍ أساسي– من الزيادة الحادّة في الفقر في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر في هذا الإقليم أي المنطقة الجنوبية، والتي سجّلت بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ أكبر زيادةٍ في عدد الفقراء في سورية كلها، وقدّرت بـ٥٠% من إجمالي الزيادة في عدد الفقراء في سورية[٣١]. كما سجّلت أعلى معدّلات التسرّب من التعليم الأساسي بهدف العمل والتحول إلى البطالة بعد الأزمة. وبإضافة آثار الأزمة العالمية، وسحب الدعم الحكومي للمحروقات ممّا أدّى إلى ارتفاعٍ في أسعار سلّة الموادّ الغذائية والسلعية كلها تقريباً، وارتفاع معدّل التضخم؛ نستطيع تصوّر المؤشّرات النوعية للتدهور، حيث تدهور نمط الحياة إلى ما دون خطّ الفقر الأسود في هذا الإقليم. ويتضافر فقر الدخل هنا مع ما يطلق عليه في أدبيّات التنمية اسم "فقر القدرات" كحرمانٍ من القدرات والحريات التي ترتبط بتمكّن الإنسان من تملّك الخيار وممارسته، وهو مضمون التمكّن من القدرات[٣٢]. وإذا كان **فقر الدخل يحيل إلى الحرمان من الغذاء والصحّة**

---

[٣١] **الفقر وعدالة التوزيع** (تقرير)، ص ١٧

[٣٢] ربيع نصر، الفقر في سورية، **مفاهيم بديلة**، دون أرقام صفحات.

والحاجيات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، فإن فقر القدرات يحيل إلى الحرمان من الحريّة. وبالتركيب ما بين هذين الحدّين اللذيْن هما وجهان لقضية الفقر بمعناها المركّب، يغدو تعريفهما السلبي –أي بما يعاكسهما– هو التمتّع بالحقوق الاجتماعية والسياسية التي همّشتها السياسات التسلطيّة المتلبْرلة في العقد الأخير من تاريخ سورية.

الاستقطاب بين الملاك العقاريّين الصغار ورجال الأعمال الجدد

لكلّ طرف من هذه الأطراف في أطراف دمشق الكبرى وغيرها، قصّته المعقّدة مع التظاهرات الاحتجاجية والانتفاضية؛ لكن ما يجمع بينها هو الاحتجاج على الطرفية والهامشية والفقر والبطالة وهشاشة الخدمات والفساد، والتسلط الحكومي والسياسي، والثورة على طبيعة العلاقة المحدّدة بين سلطة المركز والأطراف، وهي على وجه التحديد العلاقة الأمنية، التي تتمثل منظومتها بالمفرزة الأمنية وشعبة الحزب وجهاز الشرطة في كل منطقةٍ من مناطق تلك المدن. فبالمقارنة مع المدن المليونية والكبرى التي تبدو فيها سلطة النظام الأمني مضبوطةً ومعقْلنةً نسبياً في الأحوال الاعتيادية، فإنّ هذه السلطة تبدو في تلك المناطق والمدن في الأحوال ذاتها نوعاً من سلطةٍ مطلقةٍ حقيقيةٍ تشكّل المحور المباشر الذي تدور حوله كافة السلطات المباشرة الحكومية والأهلية الوسيطة.

وأضيف إلى ضغط الحكومات الاعتباطية المحلية في تلك المدن ضغط النخبة العليا من شريحة رجال الأعمال الجدد لـ" تشليح" الأهالي عقاراتهم تحت اسم "الاستملاك" من خلال سيطرتهم على الحكومة. ولم تكن الاستملاكات كلها لصالح رجال الأعمال، لكنّ قسماً كبيراً منها تمّ لحساب تحالفهم مع رأس المال الخليجي المتدفق إلى سورية عبر "بوّابتهم". ولهذا تضاف إلى خراب بيئة الحياة في دمشق الكبرى، قرارات الحكومة التعسفية بالاستملاكات الجائرة، في حين تتفادى كافة الحكومات في عالمنا اليوم اللّجوء إلى الاستملاك إلاّ في حال الضرورة القصوى. يكمن هنا جزءٌ أساسي من قصّة داريّا التي استملكت مساحات مهمّة منها لصالح بعض المشاريع[٣٣]. ويتّضح ذلك أكثر ما يتّضح في قصّة العوامل الخلفيّة التي تحكّمت في ارتفاع وتيرة الحركات الاحتجاجيّة وشدّتها واستمرارها في معضمية الشام؛ فلقد تحوّلت انتفاضة أهالي المعضمية في المحصّلة ضدّ النظام نفسه ليس لأنّ المعضمية ذات تكوينٍ سلفي مهيمنٍ، ولا إلى وجود بعض الناشطين القادرين على التعبئة والتحريض، بل إلى أزمة المعضمية مع الحكومة عموماً، ومع النخبة العليا من" المئة الكبار" من رجال الأعمال الجدد الذين تحكّموا في قراراتها، وكانوا وراء عملية الاستملاك الجائر لأراضيهم في العام ٢٠٠٨ في خضمّ فورة مشاريع "رجال الأعمال" في استحداث المشاريع العقارية

٣٣ أثار وفد الأهالي في لقائه مع الرئيس الأسد قضية استملاكات الأراضي، وإعادة الحقوق لأصحابها، وما يخص سكان داريا من قراراتٍ تحول دون تمكنهم من تشييد البيوت بحجة مجاورة المطار أو وقوع أراضيهم ضمن المناطق الزراعية. (**الوطن**، ٢٠١١-٠٥-١١)

والخدمية. وتم الاستملاك بأسعار العام ١٩٨٥، بينما سعرها السوقي الحقيقي في العام ٢٠١٠ قد يصل إلى مئات أمثال ذلك. وقد وصلت المساحة المستملكة إلى ما يعادل ٧٥% من أراضيها. لقد كانت العملية "سرقةً" لأهالي المعضمية، لصالح كبار رجال الأعمال الجدد، وشملت الأراضي الزراعية المستملكة ١٢٠٠٠٠ شجرة زيتون تمثل الدخل الحقيقي لأهالي المدينة. ومسّت عمليات الاستملاك أهالي المعضمية كلهم، فثاروا ضدّ عملية "التشليح"، بأكثر قوّة من ثورة فلاّحي منطقة سيدي بوزيد الذين شلّحهم المصرف من أراضيهم ليسلّمها إلى رجال الأعمال بدعوى عدم قدرة الفلاّحين على تسديد الديون، مع أنّ قصّة فلاّحي سيدي بوزيد هي قصّة مستأجرين بينما قصّة أهالي المعضمية هي قصّة ملاّك صغار حاول كبار "المئة الكبار" ابتلاعهم بقوّة نفوذهم في السلطة[٣٤].

ويتكرّر جانب من القصّة في استملاك الدولة لعشرات العقارات في كفر سوسة التي تعتبر قيمتها السوقية من أعلى القيم بين أراضي مدينة دمشق لصالح وزارة الخارجية، وتعويض أصحابها في منطقة الحسينية أو عدرا بريف دمشق، ما جعلهم يثورون منذ الأيام الأولى[٣٥]. وقد رسم فنان الكاريكاتور السوري البارز علي فرزات ذلك في رسمين[٣٦]. وفي معظم مدن ريف دمشق الملتصقة جغرافياً واقتصادياً بمدينة دمشق كما في مدينة دمشق نفسها، وقع الاستقطاب بين الملاّكين العقاريّين الصغار وبين استملاك الدولة لأراضيهم، إمّا لصالح مشاريع عامّة بالفعل أو لصالح مشاريع رجال الأعمال الجدد. كما يضاف إلى ذلك معاناة دوما مع الاستملاكات السابقة، وبقاء العديد من مشاكلها دون حلّ ولا سيّما في مجال الاستملاكات لصالح المدينة الصناعية بعدرا، و قيام الحكومة بالقضاء على مورد مئات العائلات التي كانت تعيش من خطّ "سرفيس" دوما–دمشق لصالح أحد المستثمرين من رجال الأعمال. وتشبه هذه الحالة بنيوياً، حالة تحويل إيجار الأرض في ولاية سيدي بوزيد لصالح مستثمرين زراعيّين قادرين على تسديد القروض. والحقيقة أنّ جزءاً كبيراً من قصّة الاستقطاب بين هوامش دمشق وبين مركزها الذي يقوم على التحالف بين السلطة والمال، يكمن في هذا الاستقطاب بين الملاّكين الصغار وبين رجال الأعمال الجدد، إضافةً إلى مجمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، وفي طليعتها خراب المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر.

---

٣٤ "معظم الاستملاكات: عمليات تشليح للمواطنين لمصلحة المتنفّذين والمنتفعين" (تقرير)، جريدة **قاسيون**، على الرابط:
http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=١٥٦٢٥

٣٥ قارن مع: "تقرير ثورة زينية" ابتسام الحسين، موقع **بويلدكس أون لاين** المتخصص في العقارات على الرابط:
http://www.buildexonline.sy/detail.aspx?id=٣٢٧٢

٣٦ "في ظلم الاستملاكات... الحكومة تنطق رُبع الحقيقة"، **موقع علي فرزات**،
http://www.ali-ferzat.com/ar/%D٩٪٨١٪D٩٪٨A-%D٨٪B٨٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٧٪D٨٪B٣٪D٨٪AA%D٩٪٨٥٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٣٪D٨٪A٧٪D٨٪AA-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AD%D٩٪٨٣٪D٩٪٨٨٪D٩٪٨٥٪D٨٪A٩-%D٨٪AA%D٩٪٨٦٪D٨٪B٧٪D٩٪٨٢-%D٨٪B١٪D٩٪٨F%D٨٪A٨٪D٨٪B٩-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨%AD%D٩٪٨٢٪D٩٪٨A%D٩٪٨٢٪D٨٪A٩.html

لقد تمفصل خراب نظام الحياة مع أزمة البورجوازية الصغيرة في مدن ريف دمشق. وكان الريف قد عرف فترة ازدهارٍ مديدةً ولاسيّما خلال التسعينيات من القرن الماضي، بعد صدور قانون الاستثمار (١٩٩١) الذي حازت فيه محافظة ريف دمشق وحدها على ٥٠% من إجمالي الاستثمارات الخاصة في سورية[٣٧]، وحصلت وحصلت على أعلى نسبةٍ من تراخيص البناء التجارية والصناعية والسكنية المنظّمة مقارنة ببقية المحافظات وعدد سكّان كلّ محافظة. وبغضّ النظر عن التوسّع العشوائي لمدنها الذي يعتقد أنّ ٣٧% منه تمّ في فترة الازدهار[٣٨]، كان رأس المال المستثمر في مشاريعها الصناعية والزراعية خلال الأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ أعلى رأس مال مستثمر في سورية، حيث بلغ ١٥٩٢٩ مليون ليرة سورية، بينما قدّر في حلب بنحو ١١٥٢٩ مليون ليرة سورية[٣٩]. ولذلك كان معدّل البطالة في ريف دمشق أدنى معدّلٍ في سورية بعد حلب.

ونتيجة اتّساع طلب المنشآت الصناعية على اليد العاملة، ارتفعت أعداد المتسرّبين من التعليم الأساسي في ريف دمشق في العام ٢٠٠٧ إلى ضعف ما كان عليه في العام ٢٠٠٤ تقريباً، توجّهوا للعمل بشكل غير نظامي في المعامل والمنشآت الصناعية والزراعية الجديدة[٤٠]. وبسبب هذا "الازدهار" النّسبي لريف دمشق، اتّسعت بورجوازيتها الصغيرة وفئاتها الوسطى من محامين وأطبّاء ومدراء ومحاسبين ومنظّمين، إلى أن حدثت "الصدمة". وقد تعرّضت لهذه الصدمة تحت وطأة السياسات الليبرالية الجديدة. ولفهم ذلك في ضوء ديناميات التغيّر الاجتماعي الجديدة الجارية في المجتمع السوري، يجب التمييز بين البورجوازية الصغيرة التي تضمّ ما يعتبر فئاتٍ وسطى تقليديّةً مرتبطةً بالمشاريع التجارية الصغيرة والمتناهية في الصغر (دكاكين ومحلات صغيرة) والصناعية (الحرفية والمهنية) والملكيات الفلاحية الصغيرة (الفلاحون الصغار)، وبين الفئات الوسطى المرتبطة بقطاع الخدمات الثقافية والمهنية والتقنية والقانونية[٤١]. ويفيد هذا التمييز في فهم شكل وعي كلّ منها بالصدمة، وردّها عليها.

لقد ارتبط انهيار البورجوازية الصغيرة في مدن ريف دمشق بأزمة المنشآت الصناعية في سياق عمليات التحرير التجاري، وهو ما يتنمذج في سقبا التي تتخصّص بصناعة المفروشات، وكان يُقام فيها سنوياً

---

[٣٧] Fabrice Balanche, *Alep et ses territoires : une métropole syrienne dans la mondialisation*, P. ٨-٩.
بحث معد لكتاب يسهم الباحث في تحريره مع كل من تييري بواسييه وجون كلود-دافيد عن سورية الشمالية في إطار بحوث المعهد الفرنسي للشرق الأدنى لم ينشر بعد، حيث كان الباحث يعمل باحثاً مقيماً.

[٣٨] باروت (مؤلف رئيس)، **المحور السكاني والمجالي**، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤، ١٧٩.

[٣٩] تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، ص ٤٣.

[٤٠] المصدر نفسه، ص٤٣.

[٤١] النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥. وأيضا: النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩-٢٧١. وقد جعل جميل هلال التمييز بين الفئات الوسطى الحديثة والفئات الوسطى التقليدية الحرفية والمهنية اليدوية والتجارية الصغيرة تمييزاً بين الفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة. (جميل هلال، **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهويّة والمرجعيّة والثقافة**، (بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦)، ص ١٦-١٧).

مهرجانٌ كبير للمفروشات، جعل من المفروشات في النسيج اليومي لحياة المدين ما كانه خيط الغزل في مدينة حلب. ولقد أفلست بورجوازيتها الصغيرة المختصّة بهذه الصناعة نتيجة منافسة المفروشات التركية والماليزية والصينية والإيطالية وغيرها، ولاسيّما التركية منها والتي انتشرت بشدّةٍ في الأسواق المحلية كافّة، وفي سقبا وحدها تعرّض ما لا يقلّ عن ٥٠٠٠ عائلة للإفلاس. وأفلست معها بطبيعة الحال هذه الصناعة في حموريّة وعربين (٥٤٢٤٣ نسمة)، وداريا (١٥٨٧٤٠ نسمة). وهي مؤلّفة من مئات الورشات والمشاغل المتوسّطة، ولاسيّما منها الصغيرة. ولإعطاء فكرة عن مدى الإفلاس، فقد كانت غرفة النوم التركيّة المستوردة ذات "الأومبلاج" الجذّاب لكن الأقلّ جودةً تباع بـ ٧٥ ألف ليرة سورية بينما تباع غرفة النوم السورية التي تصنعها سقبا والأعلى جودةً بـ١٥٠ ألف ليرة سورية. وارتبط جزءٌ من انهيار نشاط حرفيّي سقبا ومحيطها، بدخول شركة إقليمية ضخمة على خطّ إنتاج المفروشات هي شركة "مدينة المفروشات" التي تنتج بكميات كبيرة في المعمل الخاص بها، وتملك خمسة فروعٍ في لبنان وغيره، ومكتب تمثيل في قَطَر[٤٢].

وفي خط سقبا عربين والمناطق المحيطة بها التي شهدت أعلى توتّر لحركة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية، تعيش ما لا يقلّ عن ٩٠% من عائلاتها من المهن المرتبطة بهذه الصناعة. ولهذا لم يكن مفارقةً أن يضغط المحطّمون على المركز الدمشقي الذي ترتبط به السياسات الليبرالية الجدّية التي تسبّبت في إفلاس سقبا وعربين ومحيطهما، لاقتحامه وتحدّيه وتثويره. وكان ذلك استقطاباً بين الطرف الضعيف للبورجوازية الصغيرة الحرفية وبين "حيتان" الأعمال والشركات في شروط تعريض السياسات الليبرالية الجديدة لهذه الصناعات للدمار، وقيامها بالتحرير قبل التمكين، على عكس ما قامت به الدول الأخرى في النماذج الآسيوية مثلاً، التي حرّرت اقتصادها بعد تمكينه من القدرة على المنافسة.

بالعودة إلى التمييز بين الفئات الوسطى وبين البورجوازية الصغيرة، فإن منطقة سقبا وعربين وكفربطنا وجوارها كانت موحّدةً بفئاتها الوسطى (صحفيون، أطباء، مهندسون، جامعيون، إلخ) مع بورجوازيتها الصغيرة المدمّرة في حركة التظاهرات. وقد كان دور الخشب هنا في الحياة يعادل دور الغزل في حلب في النسيج الأنترولوجي والمعاشي للحياة اليومية. لكن، بينما نرى تركيزاً على الجانب المباشر المتعلق بالإفلاس والفقر والبطالة لدى الحرفيّين والعمّال، فإننا نلمس لدى نخبة الفئات الوسطى نظرتها إلى المشكلة عبر عملية الإصلاحات السياسية الجذرية والعميقة، والتحرر من ديناميات النظام السياسي القائم باعتباره المصدر البنيوي للفساد والتسلط ومصادرة الحقوق المدنيّة (الديمقراطيّة)[٤٣]. وفي حالة دوما –سقبا– وعربين وكفربطنا

---

[٤٢] يوسف البني، "ما يختفي خلف الاحتجاجات الشعبية في الغوطة الشرقية" (تحقيق)، جريدة **قاسيون**، الرابط: http://kassioun.org/index.php?mode=article&id=١٥٥٧١

[٤٣] قارن مع المقابلات التي أجراها محمد مأمون الحمصي مع بعض حرفيّي سقبا ومثقفيها: "من يصنع شعارات الحركة الشعبية؟ ولماذا وصلت إلى ذروتها في وقت قياسي؟"، جريدة **قاسيون**، الرابط: http://kassioun.org/index.php?mode=search&q=%C٧٪E١٪DB%E٦٪D٨٪C٩+%C٧٪E١٪D٤٪D١٪DE%ED%C٩

وما جاورها، يمكن تلمّس تصدّر ديناميكيّي فئاتها الوسطى ولا سيّما ممّن تخرّجوا من فروع العلوم الاجتماعية في الجامعة لتطوير احتجاجات البورجوازية الحرفية المفلسة والعمّال العاطلين عن العمل بفعل الخروج من السوق إلى ثورة، عبر التحالف ما بين النّخبة والناس العاديّين والعمّال والشعب[٤٤].

الاستقطاب بين نمطيْ زحف دوما وزحف جبل الزاوية على كل من أريحا وجسر الشغور، ونمط "التثوير" الحلبي:

يعني ذلك أنّ ما بيّنته خارطة انتشار الذروة للحركات الاحتجاجية في سورية (بغضّ النظر عن مدى دقّتها)، تشير بوضوحٍ إلى أنها حركة الأطراف الفقيرة والمهمّشة "المنتفضة" مقابل المراكز "الخاملة". وهذا ما ينقل طرح الإشكاليّة من مستواها الكمّي إلى مستواها النوعيّ.

ويتمثّل هذا المستوى النوعيّ بكلّ بساطةٍ في تحوّل الفجوة التنموية الرهيبة بين الأطراف والمركز في سورية إلى توتّرٍ شديدٍ، يصل إلى حدود الاستقطاب والصّراع، في منطقتين هما ريف دمشق وجبل الزاوية خصوصاً، ومحافظة إدلب عموماً التي تعتبر ضمن المحافظات الأكثر ريفيّةً وفقراً. والفرق بينهما أنّ المركز الدمشقي متاخمٌ جغرافياً وبشرياً لمعظم ريف دمشق بينما هو بعيدٌ عن إدلب وجبل الزاوية. وفي الآن الذي نملك فيه بياناتٍ عن فجوة الفقر البشريّ الرهيبة؛ أي نوعية الحياة في دمشق الكبرى بين مركزها وريفها أو مدنها المتوسطة والصغيرة، والتي تصل–أي فجوة الفقر– إلى ٦% مقارنة مع ٢٠% في مركز مدينة دمشق" الإدارية"[٤٥]؛ فإننا لا نملك مثل هذه البيانات بالنسبة إلى العلاقة بين جبل الزاوية وجسر الشغور.

ولكن يمكن القول في إطار فقر المحافظة ككل، وبشكل خاصّ في الفقر المادّي أكثر ممّا هي في الفقر البشري، إنّ أريحا ثم الجسر؛ بسبب وضعيتها كمدينةٍ مركزيةٍ لظهيرها تجارياً وخدماتياً: قد مثّلت لدى محرومي جبل الزاوية المركز، أي مثّلت بدرجةٍ معيّنةٍ له ما مثّلته مدينة دمشق لـ" ريفها"، والذي هو مدن صغيرة ومتناهية في الصغر أكثر من كونه ريفاً بالمعنى الحصري. ولذلك تركّز "هوس" ريف دمشق الثوري في اقتحام المدينة نفسها، بينما تمثّل هوس جبل الزاوية في تحطيم كلّ مظاهر السلطة المركزية ومنشآتها. ولهذين النموذجين قصّتان ملموستان، تمثّلتا في محاولتيْن واحدة سلمية وأخرى مسلّحة من قبل الأطراف، ومحاولة في المركز من داخل المركز. والشكلان الأوّلان هما:

---

[٤٤] يكتب أحد قادة لجنة سقبا التنسيقية الميدانية قائلا: "الثورة هي ثمرة التبادل بين النخبة والشعب وإلا فليست ثورة.. ثورة شعبية صرفة فقيرة ثقافياً هي مجرّد حركة احتجاجٍ اجتماعي وتنفيسٍ للاحتقان والغضب". ويعلق عليه زميله في اللجنة بالقول: "وقود الثورة اليوم هو الشعب المكوّن من مثقفين وأناس عاديين، وكل منهم ينزل للشارع بهدف تغيير الوضع القائم وكل واحد منهم يفهم سلبيات الوضع القائم وفق رؤيته وكل منهم يفهم ما يجب أن يكون عليه المستقبل وفق رؤيته.... المثقفون وحدهم لا يمكن لهم إنجاز شيءٍ على أرض الواقع من دون الناس العاديين (الطبقة العاملة العادية)، ولا يمكن أن يكون لهم موطئ قدم وذلك في ظل وجود نظام أمني متوحش". (نصوص تفاعلية بين عضوين في اللجنة يرغب الباحث في عدم ذكر اسميهما، والنصوص مستمدة من متابعات حمزة مصطفى).

[٤٥] نصر، **الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩**، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

أ- محاولة الأطراف" الريفية" لمدينة دمشق، وتحديداً انتفاضة دوما؛ التي كانت تقودها بشكلٍ ما لجنتان: شعبية (تتألف من الوجهاء والقيادات الاجتماعية التقليديّة) وميدانية (تتألف من بعض الشباب الخريجين المثقفين والنضاليّين) على مدى أسبوعيْن تقريباً في أواسط نيسان/أبريل ٢٠١١؛ اقتحام المركز، و"تثويره" بالقوّة عبر طريق دوما–حرستا–عربين– جوبر باتجاه العباسيين، لاحتلال ساحته وتحويلها إلى "ميدان تحرير" سورية.

ب–غزو شباب جبل الزاوية "الملثّمين" لمدينة أريحا وجسر الشغور. وتتنمذج العلاقة بين جبل الزاوية ومدينة أريحا في محافظة إدلب نوعية العلاقة الاستقطابية بين الأطراف والمركز. ويبيّن سرد ما جرى كيفية اشتغال آلية الاستقطاب هذه، إذ جرت أحداث ومشاكل كثيرة بسبب إصرار أهل جبل الزاوية على نقل التظاهرات إلى قلب مدينة أريحا. وقد عارض أهالي أريحا الذين يشكّلون المركز المتروبوليتاني لجبل الزاوية نقْل حركاتِ الاحتجاج إلى مدينتهم، ممّا دفع أهالي جبل الزاوية إلى الضّغط اقتصادياً واجتماعياً على تجّار أريحا، و مقاطعة بازار يوم السبت؛ فشكّل التجار وفداً لاسترضائهم، وسمحوا لهم بالتظاهر في مدينتهم. لكنهم حوّلوا التظاهرة إلى اضطراباتٍ، فأحرقوا شعبة الحزب أكثر من مرّة، وأسقطوا تمثال الرئيس الراحل حافظ الأسد من أمام الشعبة الحزبية، ثمّ هاجموا مخفر أريحا، وحرّروا المساجين، واستولوا على الأسلحة [٤٦]. وتوجّهوا للسيطرة على جسر الشغور بواسطة هذه الأسلحة، وأسلحة إضافية من مخافر ريف جسر الشغور استولى عليها شبّان من الجسر نفسها، و أخرجوا المجرمين من السجن، ودمّروا المنشآت العامة. وانضمّ إليهم في إطار هذه العمليّة بعض المسلّحين من مدينة الجسر، ممّن قُتل آباؤهم في مجزرة ١٩٨٢، وغيرهم – وبعضهم من ريف جسر الشّغور وقُراها–، بعد أن هاجموا ناحية بداما غربي الجسر، واستولوا على بنادق الشرطة[٤٧]. ويبدو أنّ ذلك تمّ بالتنسيق مع ضابطٍ منشقٍّ هو المقدّم حسين هرموش، وهو من بلدة أبلين بجبل الزاوية، الذي قام مع المسلّحين الذين سيطروا على المدينة بتهجير سكّان جسر الشغور وقراها في عملية منظّمةٍ إلى تركيا، في إطار الرهان على وعودٍ تركيّةٍ باستقبال المهجّرين، وهنا تكمن "لعبة أردوغان الكبرى" من الطرف التركي. فما هيّأه في أوائل نيسان غدا ناضجاً في حزيران/يونيو ٢٠١١.

ت–الشكل الثالث هو شكل "تثوير" المدينة من داخلها. وقد برز هذا الشكل و تنمّط في مدينة حلب من خلال قيام "مجموعاتٍ متنقّلةٍ" من الشباب؛ في المساجد أو في بعض الأحياء الشعبية، أو أماكن

---

[٤٦] من رسالة خطيب بدلة إلى الباحث يوم ٩ آب/أغسطس ٢٠١١.
[٤٧] من رسالة خطيب بدلة إلى الباحث يوم ٩ آب/أغسطس ٢٠١١.

التجمّع والازدحام؛ بإطلاق استثارات التظاهر. وهذا الشكل "انتلجنسوي" خالص، بمعنى أنّ من يقوم به هم فئات "انتلجنسيّة" مدينيّة مسيّسة رهنت مصيرها بتحرير الشعب، وتمتلك خبراتٍ كبيرةً في التعبئة والتنظيم. ومثّلت هذه المجموعات أشبه ما يكون بخلايا حيّة في نسيجٍ خاملٍ. وبصعوبةٍ بالغةٍ جداً، تمكّنت من أن تحقّق شيئاً في شكل "بؤرة".

وبالعودة إلى الشكلين الأبرز في كلّ من هوامش دمشق وجبل الزاوية، فإنّ الفرق الجذري بين طبيعة كلّ من الزحفيْن "المدنيّ" و" الفلاحيّ" قد يعود إلى الاختلاف التاريخي بين شكل الزحف الفلاحيّ الذي يكون عادةً مسلّحاً (ولذلك كانت ثورات الفلاّحين في التاريخ دوماً ثوراتٍ مسلّحةً) وبين شكل الزحف المديني المدنيّ السلميّ. ويسمح ذلك بفهم أنّ زحف دوما وسقبا تميّز بشكل الزحف المدنيّ بسبب نضجهما المديني والمدنيّ، أي نضج التمدين الكميّ ونضج المدنية بمعنى حقوق المواطنة، حيث أنّ صفة المدني تنتمي إلى خصائص المواطن. وتميّزت دوما–سقبا وغيرهما في المحيط بحيوية مشاركة الفئات الوسطى الحديثة ذات التديّن الوسطيّ المعتدل، والذي حاكى فيه بعض شبيبة دوما نمط حزب العدالة والتنمية في تركيا، وحالوا دون قيام السلفيين المتشدّدين ذوي الشحنة الجهادية بحرق المؤسّسات العامّة، كما تشكّلت لجانٌ شبابية منظّمة بشكلٍ مبكّرٍ تضمّ خرّيجين جامعيّين، وعلى الأقلّ طالبي دراسات عليا في العلوم الاجتماعية[٤٨]، مثلما تميّزت بوجود قوّةٍ سياسيّةٍ على قدرٍ معيّنٍ من النفوذ والتأثير سجّل منها حضور منظّمة الشباب لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي التي تضم ما لا يقل عن ١٠٠ شابٍ، شارك بعضهم في أولى حركات الاعتصام بدمشق في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١ أمام السفارة الليبية. ويعدّ دور القوى المنظّمة أساسياً في الحفاظ على تطوير الحركات الاحتجاجيّة بشكل شعبي سلمي.

ويبيّن تحليل نصوصٍ تفاعليةٍ لاثنين من قادة لجنة دوما–سقبا–عين ترما التي قادت عملية الزحف على ساحة العباسيين في مدخل مدينة دمشق، وهما ينتميان إلى فئة الخرّيجين الجامعيين في العلوم الاجتماعية، طريقة التفكير في "الزحف" كعملية "تحويلٍ لحركة الاحتجاج إلى ثورةٍ". ويرى أولهما أنّ "الثورة هي ثمرة التبادل بين النخبة والشعب وإلاّ فليست ثورةً" وأنّ "ثورةً شعبيّةً صرفةً فقيرةٌ ثقافياً هي مجرّد حركة احتجاجٍ اجتماعي وتنفيسٍ للاحتقان والغضب، أي ليست ثورةً. إذا لم يكن للحراك الشعبي الكبير مختزنات رمزية وقدرة تحويلية وافتتاحية حقيقية لا يسمّى ثورة.. وهذا لا يكون إلاّ إذا كان هناك تبادل حقيقي بين النخبة وبين الشعب". أمّا ثانيهما، فيرى "أنّ ما حدث في سورية هو شيء عظيم ومختلف تماماً عن أيّ قاعدةٍ سابقة"، فلقد قام به " العامّة" و فاجؤوا المثقّفين الذين تلقّفوا ثورتهم "المفاجئة". ويستشهد بالكواكبيّ قائلاً: "فالكواكبي

---

[٤٨] نصوص تفاعلية بين اثنين من قادة اللجنة الشعبية في دوما، وقد تم تبادلها على صفحات الفيسبوك بينهما، وجرى التحقق المباشر من هوية كل منهما، ومن عضويته في تلك اللجنة عبر أحد الباحثين الذين ساعدوا الباحث في التحقق من المعلومات.

يقول: العوام أطفال نيام والعلماء هم إخوتهم الراشدون إذا نادوهم لبّوا وهبّوا"، لكن ما حدث في سورية هو أنّ هؤلاء الأطفال النيام استيقظوا وحدهم بسبب الضغط الكبير الذي سلّطه النظام عليهم وتلقفهم المثقفون وشدّوا على أيديهم وكانوا ينظرون إليهم وكأنهم لا يعلمون ما يعملون وكمن لا يصدّق ما يرى"[٤٩].

وهذا ما أثبته التحليل في أنّ المناطق الكردية كافةً التي اندلعت فيها تظاهرات ضخمة، لم تشهد حالة شغبٍ أو اضطرابٍ واحدٍ بسبب انغراس التنظيمات الحديثة التي يتألّف كادرها من الفئات الوسطى في حركة التظاهرات. أمّا في مدن جبل الزاوية فيتّسم حجم الفئات الوسطى بالمحدودية، بسبب ضعف منظومة الخدمات العامة التي تتطلّب رفع حجم التوظيف، والدور التنظيمي للفئات الوسطى، وتحوّل مدن هذا الجبل وبلداته إلى طاردٍ لفئاتها الوسطى إلى المدن في إدلب أو حلب وغيرهما، وهيمنة التديّن السلفي المتشدّد على التكوين الثقافي والفكري للفئات الوسطى المحلية في تلك المدن، واستثارة ثارات الماضي التي دفع فيها جبل الزاوية عدداً كبيراً من شبابه بين ضحايا ومفقودين ومعتقلين إبان محنة الثمانينيّات، وربّما تعرّض بعض الفئات الوسطى إلى مؤثّراتٍ تركيةٍ معينة لا يمكن الجزم بها وإن كان بالإمكان التقاط بعض المؤشّرات المتقطّعة لها؛ ممّا جعل زحف جبل الزاوية أقرب إلى شكل حركة الزحف "الجهاديّ" المسلّح المنسّقة مع الضابط همروش.

استقطاب الأطراف- المركز في مدينة دمشق الإدارية "الصغرى"

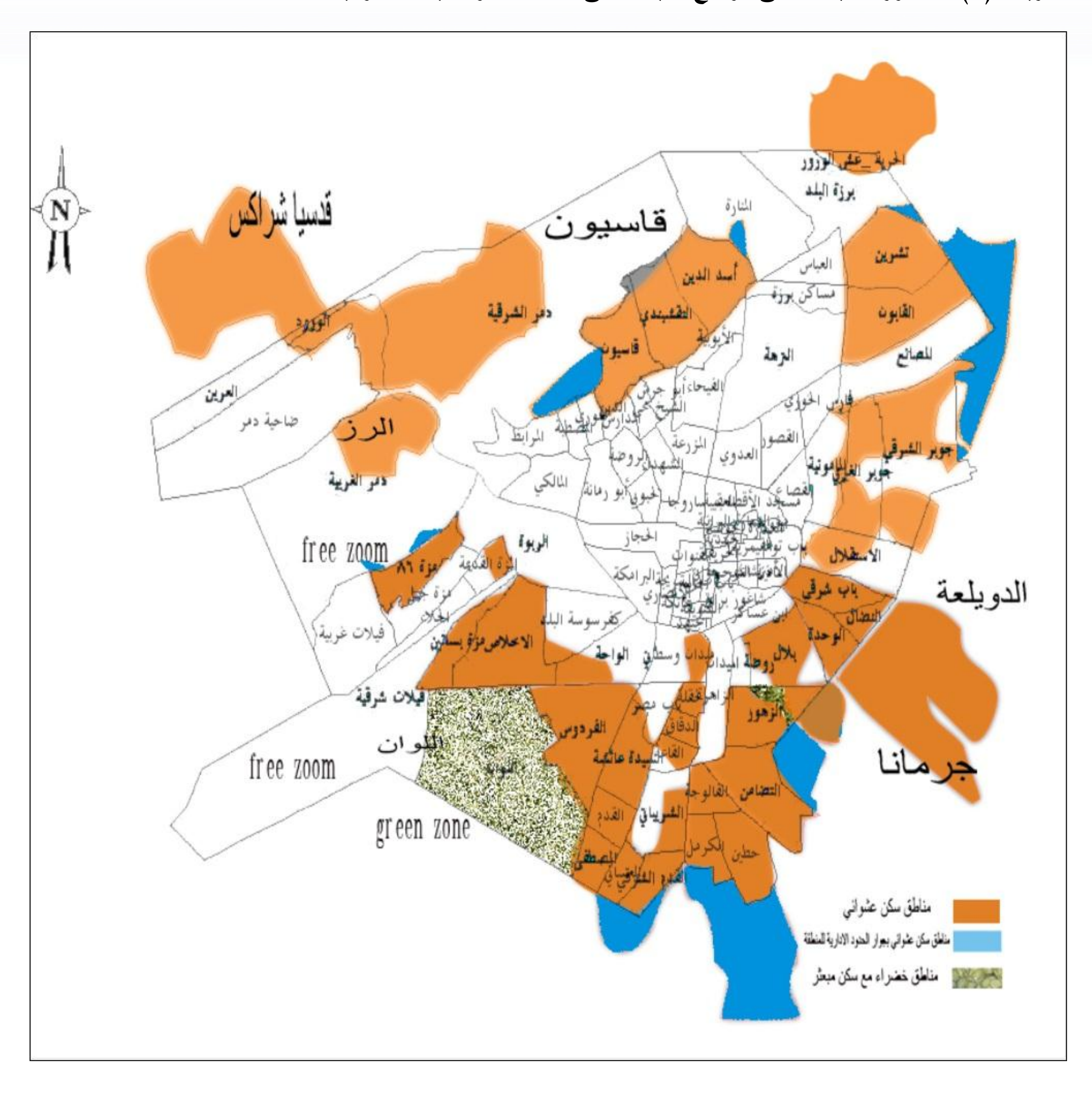
ظهرت مدينة دمشق محشورةً أكثر فأكثر في مركزها التاريخي القديم مع تطويق حزامها الريفي "المتمدْين" لها، ومحاولته الزحف عليه لـ" تثويره"، وبالتالي توريطه في "الثورة". لكنها في الواقع تواجه وفق قانونيات حركات الاحتجاج السورية إمكانية تطور انقضاض داخلها -"الريفيّ" جوهرياً، "المتمدين" في عمليةٍ مشوّهة- عليها. لن يعود الأمر متعلقاً فقط بثورة ريف دمشق الملتصق بها فحسب، بل بتطور حركات الاحتجاج في حزامها العشوائي ضدها، الذي لا يقل سكانياً عن ٤٠% من إجماليّ سكانها، ويشكّل أزيد من ٢٧% من مساحتها الصغيرة[٥٠]. فالقانون في زمن عملية التغيير الاجتماعي الكبرى الجارية في سورية هو قانون الاستقطاب بين الطرف والمركز المدينيين، بين ما هو مهمّش وما هو مركزي فيه. ولقد تفجّرت معظم بؤر مدينة دمشق في محيطها الطرفيّ العشوائي، الذي يعيش في المدينة وخارجها في آنٍ واحدٍ.

---

٤٩ المصدر السابق.

٥٠ (محافظ مدينة دمشق، **تشرين**، الاثنين ١٢ آذار ٢٠٠٧)، الحقيقة أن الرقم الفعلي هو أكبر بكثير من هذا الرقم "المرئي"، إذ يبلغ عدد سكان حي "مزة ٨٦" العشوائي لوحده في دمشق نحو ٢٠٠ ألف نسمة، وذلك وفق تقديرات مختار الحي (مايا جاموس، (تحقيق-رأي)، "مزة ٨٦، مدينة مشوهة - ريف مخنوق... والدولة تنتظر الزلزال"، نشرة **كلنا شركاء**، ٣١-٨-٢٠٠٧).

الخريطة (٢) : مصور لمدينة دمشق موضح عليه مناطق المخالفات والأحياء العشوائية



الجدول (٢-٤-٥) : ملخص بالمفاتيح الأساسية لقراءة مصور عشوائيات دمشق

المدينة والحي	وسط المدينة	شمال	شمال شرق	شرق	جنوب شرق	جنوب	جنوب غرب	غرب	شمال غرب
دمشق: تحيط بالمدينة المنظمة، إحاطة السوار بالمعصم، مناطق "المخالفات الجماعية" المتوضعة داخل وخارج وعبر الحدود الإدارية للمحافظة-المدينة. الفتحات القليلة والضيقة غير المغلقة بتلك المناطق سببها تضاريسي أو وجود إشغالات على الأرض ذات طبيعة سيادية يصعب خرقها.									
أسد الدين- نقشبندي- قاسيون		X							
عش الورور - تشرين - قابون			X						
جوبر غربي- جوبر شرقي- المامونية- الاستقلال				X					
باب شرقي- النضال- الوحدة- الدويلعة- جرمانا- بلال					X				
الزهور- التضامن- حطين- الفالوجة- الكرمل- روضة الميدان- حقلة- دقاق- قاعة- السيدة عائشة- شريباتي- قدم شرقي- عسالي- المصطفى- القدم						X			
الفردوس- اللوان- الواحة- الإخلاص- مزة بساتين							X		
المزة القديمة- مزة ٨٦								X	
الرز- دمر الشرقية- الورود- قدسيا شراكس									X

يظهر هذا الشكل بوضوحٍ حزاماً يتسم بعرضه النسبي، لكنه متواصل تماماً من الجهة الشرقية-الشمالية في شكل شبه شاقولي ملتوٍ قليلاً باتجاه مدينة دمشق مع انعطاف بزاوية شبه حادّة صوب الاتّجاه الجنوبي-الغربي حتى زاويته العليا، لكن مع ثلاثة تقطعات ضيّقة نسبياً في التواصل. ويقابل هذا التقطع النسبي توسّع وتضخّم وامتداد إهليلجي في الزاوية العليا من الاتجاه الغربي-الشمالي للصورة، مع تقدماتٍ توسعيةٍ يشير سهمها التوسّعي نحو الداخل، بينما المساحات الخضراء تبدو قليلةً ومنزويةً وبعيدةً ومشغولةً بـ "مخالفاتٍ" مبعثرةٍ لكنها قد تتوسّع، ومحصورةً في زاوية جنوبية-غربية محدودة ونائية تحيط بها عشوائيات أكبر مساحةً منها، وبالتالي أكثر سكاناً وزيادة طبيعيةً وشرهاً للتوسّع. وهناك مناطق محدودة منظّمة وسط طوق يحكمها، ومن المرجّح أن يتم ابتلاعها والتوسّع العشوائي فيها، حيث سيغدو الطوق المحيطي العشوائي أكثر ثخانة في زاويته المحدّبة بين الشرق والغرب. إنّ مساحة لون العشوائيات تدفع إلى الذعر، فهي تصدم أيّ عين مراقبة لدى تقدير اتجاهاتها العميقة والأمامية والملتوية الزاحفة، التي يبدو أنها تتوسّع بدوائر ثخينةٍ متواصلةٍ مجالياً

حولها، وتغدو أكثر ثخانةً مع زحفها إلى العمق الداخلي[٥١]. وتتمثّل قابلية الاستقطاب بين مركز دمشق "الصغرى" وبين أطرافه في فجوة مرعبة على مستوى مؤشرات التنمية البشرية النوعية بينهما، فإذا كانت دمشق "الإدارية الصغرى" تتسم بمؤشرات تنمية بشريةٍ مرتفعةٍ، فإن أطرافها تنتمي إلى أسفل سلّم التنمية البشرية. فترتفع هنا مؤشرات الفقر المادّي (فقر الدخل) والفقر البشري بشكلٍ صارخٍ. وإذا كان وسطي مؤشّر الفقر البشري المركّب يقترب من ١٢% في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧[٥٢]، فإنه يجب أن يكون نحو الضعف في المناطق العشوائية الأكثر هشاشةً وضعفاً، فهنا ترتفع مؤشّرات الفقر المركب بعناصره الأساسية، وهي: الوصول إلى مصادر مياه مأمونة، نقص وزن الأطفال دون سنّ الخامسة، والحرمان من مستوى المعيشة اللائق، ونسبة الذين لا يتوقّع أن يبقوْا على قيد الحياة حتى الأربعين، ونسبة الأميّة.

وتتميز الأزمات المتراكمة في هذا الحزام –والناتجة عن ارتفاع مؤشرات الفقر المادي والبشري، والتي تتميز بتوليدها الذاتي لنفسها– بتخصّصٍ خدمي عام بالمهن والوظائف الدنيا والهامشية، وتركّز أنشطة القطاع غير المنظّم فيها، وافتقاد الأمان ممّا يجعل الحياة "بغيضةً وقصيرةً وقاسيةً"، وعرضةً لهزّاتٍ مفاجئةٍ، وتعمّق بمجملها الهوّة التي تفصل هذا الحزام عن بقيّة سكّان المدينة، وتزيد من اتّساع المسافات النفسية والاجتماعية والطبقية التي تفصل أحياء الحزام عن الأحياء الأخرى ولا سيّما "المُترفة" منها، وتسود بين أفرادها أحاسيس عميقة من الغربة والضياع والتردّي والقلق وافتقاد الأمان والشعور بالهامشية والدونية. فتتميز الفئات الضعيفة في هذه الأحياء بأنها أكثر من يدفع بين سائر السكان على الإطلاق ثمن أيّ اختلالٍ في مؤشرات التوازن في الاقتصاد الكليّ، ولذا كانت الأكثر عرضةً لآثار ارتفاع معدّل التضخم في التهام دخولها في العشريّة الأخيرة. فإذا كان وسطيّ زيادة تكلفة السلة الغذائية اليومية للفرد يعادل ٣٥,٥% خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٧ بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار[٥٣]، فإنّ أثرها الكارثي –بما تعنيه الكلمة من معنى– برز في حياة هذه الأحياء والمناطق الريفية أكثر من غيرها، بل كلما اشتدّت الطرفية اشتدّت الهامشية، وبالتالي الحرمان، واشتدّت في حال وجود مثيراتٍ معينةٍ، من أبرزها المثيرات الأمنيّة الانتفاضة. وكلما اشتدّت كثافة التظاهرات في الطرفيّات الأقرب إلى قلب المدينة مثل كفر سوسة وركن الدين (أعالي الحيّ)، اشتدّ رنينها في المدينة كلّها، بحكم صغر مساحة مدينة دمشق الإدارية التي لا تتجاوز ١١٨ كم². وتعتبر أصغر المحافظات السورية مساحةً، لكن الأعلى كثافةً سكانية على الإطلاق، حيث تتجاوز الكثافة السكانية الظاهرية والفعلية ١٤٠٠٠ نسمة/كم² باعتبار أنّ المدينة كلّها مأهولة. ولهذا، وخلافًا لمدينة حلب التي تعادل مساحتها بعد توسّع

---

[٥١] باروت (مؤلف رئيس)، **المحور السكاني والمجالي في مشروع (سورية ٢٠٢٥)**، ص٢٦١-٢٦٢.
[٥٢] **تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة**، ص٢٥.
[٥٣] المصدر نفسه، ص٢٥.

مخطّطها التنظيمي ثلاثة أمثال ونصف مساحة مدينة دمشق الإدارية الحالية، يغدو لكلّ بؤرةٍ في حزام دمشق صدى الرنين في أرجائها كافةً.

التدين والتدين السّلفي:

التدين السلفيّ والتديّن الوهّابي

على غرار ما حدث في ليبيا من اتهام العقيد القذافي لمن يحاربونه بأنهم ليسوا سوى عناصر من " تنظيم القاعدة" الليبي، ويعملون لتأسيس إماراتٍ لبن لادن في ليبيا؛ فإن السلطات السورية وجّهت نوعاً من هذا الاتهام لمعارضيها في بعض المدن الصغيرة، بأنهم ليسوا إلاّ جماعاتٍ متطرّفةً وتكفيريّةً تعمل على بناء "إماراتٍ سلفيّة" في سورية. ويستند هذا الاتهام إلى ملاحظة المؤثّر السلفيّ في حركة الاحتجاجات، وتطوير هذه الملاحظة لدواعٍ سياسيةٍ إلى اتهاماتٍ بالعمل لإقامة "إماراتٍ سلفيّة"، لتبرير ضرب حركات الاحتجاج، علماً أنّ هناك من يخلط بين "الوهابية" وبين "السلفية" الأشمل منها، كما أنّ هناك من يخلط بين التدين بوصفه عمليةً أو ديناميةً اجتماعيةً وبين الدين نفسه. ونحن نعني هنا عملية التديّن.

لفهم حصّة التديّن السلفيّ في الحركات الاحتجاجيّة، لابدّ من نقل المسألة من طرحها الأمني والسياسويّ الساذج والتبريري إلى المستوى العلميّ، أي إلى مستوى سوسيولوجيا التديّن. ويمكن طرح ذلك عبر السؤال التالي: لماذا يبدو التدين السلفي المتشدّد عاماً في المدن الصغيرة والمتوسطة التي اندلعت فيها حركات الاحتجاجات بينما هو مرافق في المدن الكبيرة والمليونية؟ وهل هناك علاقة معيّنة بين ارتفاع وتيرة الشكل السلفيّ الذي يأخذه التديّن في المدن السورية وبين شدّة الحرمان والإحباط الاجتماعيّين؟ ويتعلق طرح هذا السؤال بإشكالية الوظيفة الأنتروبولوجية الاجتماعية والإشباعيّة والتعبويّة للتديّن في مرحلةٍ ما على مستوى الفرد كما على مستوى الجماعة، أي وظائف التديّن كما يمارسه الناس في سياقٍ اجتماعي–سياسي محدّدٍ، هو هنا سياق الأزمة الاجتماعية– الاقتصادية– السياسية الشاملة التي يشهدها المجتمع السوري في مرحلة الاحتجاجات. ولا بدّ قبل مقاربة تلك الأسئلة من ضرورة التمييز بين التديّن السلفي العام السائد في سورية وبين التديّن السلفي بمعناه المذهبي النجديّ أو "الوهّابي"[٥٤]. فليست هناك سلفية واحدة، بل سلفيات متعددة أثّرت في التدين "الحركي" و"العلمائي" و"الشعبي". ويمكن تقسيمها بمفاهيمنا إلى سلفيةٍ مرنةٍ ترى في السلفية "مرحلةً زمنيّةً مباركةً لا مذهباً إسلامياً" كما جاء في عنوان أحد أبرز كتب محمد سعيد رمضان البوطي،

---

[٥٤] يشير الباحث إلى أن فكرة التمييز هذه ثمرة حوارات جرتْ بينه وبين الدكتور معتز الخطيب

وسلفية صلبة يمكن تفريعُها أيضاً، لكن نموذجها الأصلي المحدث يرتبط بالسلفيّة النجديّة أو "الوهابية". وتشكّل السلفيّة الجهادية ترجمةً سلوكيّة عمليّةً متطرّفةً لها[٥٥].

ينبغي عدم الخلط بين التدين السلفي السائد في سورية وبين التدين الوهابي"، فالوهابية هي أصلاً عقيدة وفقْه، ولقد ظلّ الإسلام الشامي طارداً سلبياً أكثر ممّا كان مستقبلاً إيجابياً لها. وتمثل الجديد في هذا الخطّ في أنّ الإسلامية العلمائية السورية ممثّلة بدرجةٍ أساسيةٍ في علماء دمشق وفي صدارة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، قد تلاقت مع السلطة السياسية البعثية السورية في تطويق "الوهابيين"، وحصر من هم وهابيون – بمعنى طريقة الفقه والعقيدة– في زوايا ضيّقة في المجال الإسلاميّ. فالوهّابية لم تحرز قطّ تأثيراً في المجال الإسلامي عبر مدخل طريقة الفقه والعقيدة، وإنْ أحرزت هذا التأثير عبر مدخل مدرسة علماء "الحديث"، وبشكل خاص عبر مؤثّريْن هما: مؤثّر مدرسة الشيخ ناصر الدين الألباني الذي نجح أنصاره في السبعينيات من القرن العشرين في بناء ركائز للدعوة السلفية في سورية[٥٦]، ومؤثّر ما عُرف بالطريقة "السرورية"، التي ارتبط تشكّلها باسم الشيخ محمد سرور زين العابدين (درعا)، الذي حاكى الجهاديّين المصريين في الدمج ما بين الفهم الوهابي لسلفية ابن تيمية وراديكالية سيد قطب[٥٧]. وانخرطت جماعته في العمليات المسلّحة في الثمانينيات. وهذا الدمج انتشر لفترةٍ في الوسط الإخواني في السبعينيات، وحاول الشيخ سعيد حوّى أن يؤسسه منظومياً في فكر جماعة الإخوان المسلمين، قبل أن يعود الفرز ويشتد في كل مكان بين السلفيين والإخوان المسلمين. لكن مدرسة علماء دمشق بقيادة البوطي، والتي هي في الواقع استمرار للإسلام الشامي التاريخي في موقفه من الوهابية طوّقت هذا التأثير، بل وحاولت تحطيمه، بينما تولّى المرشد العام الرابع لجماعة الإخوان المسلمين الشيخ مصطفى مشهور تطويق اتجاه حوّى في محاولة اعتباره الجماعة "جماعة المسلمين" على أساس فهم سلفي قطبي، عبّر عنه سيد قطب بشكل نظري لكن حوّى صاغه على أساس وظيفةٍ تعبويّةٍ في طور العمليات المسلّحة التي انزلق فيها شباب الإخوان المنشقّون (الطليعة المقاتلة) ثم الإخوان ككلّ، ومجاميع من المتصوّفة و(السروريين) بحيث غدت مواجهة بين الإسلاميين السوريين وبين السلطة في فترة (١٩٧٦–١٩٨٤).

---

[٥٥] محمد جمال باروت، مؤثرات السلفية في الحركات الإسلامية المعاصرة (ميزات الاتجاه السلفي)،م/الآداب، ع ٣، ٤نيسان،٢٠٠٤،دمشق،ص٣٩.

[٥٦] كان الباحث على معرفة مباشرة ومبكرة بإحدى ركائز هذا النفوذ في مدينة حلب، وما أثارته دعوة الألباني من انقسام حي شعبي كبير بين المتصوفة ولا سيّما منهم أتباع الشيخ عبد القادر عيسى والسلفية، وكان السلفية هنا وهابيين لكنهم يرفضون هذا الوصف ويصفون أنفسهم بالسلفيين وحسب.

[٥٧] يرى الشيخ سرورو أن اسم "السرورية" الذي أطلق على تيار "السلفية الإخوانية" أو "الإخوانية السلفية" ليس إلا اسماً اصطلاحياً للتداول والتسهيل، ومن أجل وصف هذا المتحول الجديد في العمل الإسلامي الحركي. قارن مع: مشاري الذايدي، "ما هي قصة التيار السروري"، صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤، الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?article=٢٦٢٧٢٦&issueno=٩٤٦٦

التدين السلفي في مدن ريف دمشق خصوصاً "تنهيدة المظلوم":

كان ريف دمشق في الستينيات ناصرياً بخلفيةٍ إسلاميةٍ، لكنه أخذ يصبح منذ الثمانينيات سلفياً متشدّداً بالمعنى العام للتدين السلفي المميّز عن التديّن الوهابي العقيديّ والفقهيّ. وقد لعبت عدّة عوامل اجتماعية– سياسية– اتصالية في تسريع وتائر تديّنه السلفيّ. وتتمثّل في انتشار المدارس الشرعية الداخلية في معظم المدن الصغيرة والمتوسّطة التي كانت مناهجها "وسطية"، لكن أساليب تدريسها تتّسم بفهم متشدّد لهذه المناهج[٥٨]. وتطوّع أكثر من ٤٠٠٠ سوري لعبور الحدود السورية والقتال ضدّ القوّات الأميركية في العراق، كما عبر الحدود يومئذ ١٢٠٠ متطوّع عربي وصفتهم الحكومة السورية بـ" المتطرفين"[٥٩]. وانخرطت المؤسّسة العلمائية على مستوى الشيخ البوطي والمفتي العام للجمهورية بالدّعوة إلى "الجهاد". وقد خلق تشريع "الجهاد" ضدّ الاحتلال الأميركي ما يمكن وصفه بـ "حوضٍ سلفي عام" في المناطق التي نشطت فيها عملية التطوّع. وكان يموج بالمؤثّرات السلفية الروحية التعبوية المتمفصلة مع المؤثّرات الوطنية[٦٠]، ومن الصعب إحالة هذا الحوض إلى مؤثّرات وهابية بالمعنى العقيدي– الفقهي، بل تمتزج فيه أمشاج الاغتراب السلفي مع "الكفاحية الوطنية" مع إذكاء الشعور الديني المتشدّد، ولذلك لم تكن هذه المجموعات "أمنيةً" قط؛ وإن كانت الأجهزة الأمنية قد اخترقتها ووظّفتها ضمن المصالح السياسية للنظام السوري يومئذ؛ بل كانت مجموعات "جهادية" إسلامية–وطنية[٦١].

لقد ساهمت نزعة التدين السلفي في تغذية راديكالية هؤلاء الشباب المعادين للولايات المتحدة بسبب احتلال العراق، وسياستها تجاه فلسطين وانتفاضتها، وحصرها لحملة تجفيف ينابيع الجهادية الإسلامية في تجفيف

---

٥٨ عمّم الرئيس الراحل حافظ الأسد في إطار "تحالفه" مع مدرسة علماء دمشق "معاهد الأسد لتعليم القرآن الكريم" وللثانويات الشرعية الداخلية التي انتشرت في مراكز المدن المتوسطة والصغيرة في سورية كلها، وليس في ريف دمشق فحسب. وكانت مناهج هذه المدارس وسطيّة، لكن ربما كانت أساليب المدرسين هي المسؤولة عن قابلية التشدد في اتجاهات خريجيها "وليس مناهجها". وهذه الفكرة ثمرة حوارات معمقة أجراها الباحث مع فضيلة الشيخ الدكتور محمود عكام مفتي حلب لاحقاً، في مراتٍ متعدّدةٍ على طول سنوات ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ تركزت حول قضايا التدين السلفي "المذهبي" و"الاعتيادي" و"العلمي"، ودينامياته. وقد زوّدنا الدكتور عكام مشكوراً بمشروع أفكاره الأساسية لإصلاح التعليم الشرعي السوري، والمشروع محفوظ لدى الباحث.

٥٩ "نص البيان الذي وزّع على السفراء المعتمدين في دمشق خلال الاجتماع مع السيد وليد المعلم نائب وزير الخارجية"، أرشيف مكتب جريدة "**الحياة**" بدمشق. حين حاول بعض هؤلاء المتطوعين أن يشكلوا خلايا مستقلة في "دفّ الشوك" في ريف دمشق وغيره تعمل بشكل مستقل عن التيسيرات التي كانت تتلقاها، تعرضوا في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ للتصفية، ثم تمّ تفكيك خلاياهم في ريف دمشق وإدلب. واعتبروا ذلك انقلاباً من الحكومة السورية عليهم، بينما رفضت الحكومة الاعتراف بأية مسؤوليةٍ عنهم، ودعمت الجيش اللبناني في تصفية تنظيم "فتح الإسلام". وقد خلق ذلك "ثارات" ضمنيةً بين الشباب الإسلامي والسلطة.

٦٠ كانت مجموعة "صقور القعقاع" -وهي المجموعة الشبابية لتنظيم "غرباء الشام" الذي يقوده الشيخ محمود غول أغاسي المعروف باسم "أبي القعقاع"- من أبرز هذه المجموعات التي شكلت قناةً لتجنيد الشباب، وتوجيههم كمجاهدين إلى العراق. وحين توقف القعقاع عن إرسال المجاهدين تكيفاً منه مع اعتبارات الحكومة السورية، وأخذ يثبّط همم الشباب الجهاديين، فإنه اتهم من قبل بعض أطراف تنظيم "القاعدة" بالعمالة للسلطات، وتسليم المجاهدين إليها. ومثّل ذلك ذريعة اغتياله في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٦١ انتشرت آراء سياسوية سطحية عن أن هذه المجموعات ليست أكثر من صنائع "أمنية" مخترعة من قبل جهاز الأمن السوري. ولا تميز هذه الآراء توافق هذه المجموعات مع ذلك الجهاز الظرفي والتاريخي حول الهدف المشترك عن الاستخدام الأداتي، فضلاً عن أنه لا يوجد هناك جهاز أمن يقود تنظيمات بل يقودها من خلال ركائزه القيادية فيها. وهذه الركائز قد تضعف سيطرتها على المجموعات الراديكالية. وهذا ما حدث، فلم يستطع أبو القعقاع السيطرة على مجموعاته، كما انشقت جماعة "فتح الإسلام"، وشكلت تنظيماً مستقلاً، وانشقت بعض المجموعات في جبل الزاوية وريف دمشق؛ لكن الصحيح أن الأجهزة الأمنية كانت تعرف هذه التنظيمات جيّداً بما مكّنها من تفكيكها.

السلفيّة، إذ أنّ هذه النزعة في حدّ ذاتها كانت أكثر فعاليةً في تغذية الجهاديّة في فترة الاحتلال الأميركي من النزعة الإخوانية الوسطية التي تتّسق مع السلام الاجتماعي والأهلي، والتي انخرط حزبها "الإسلامي" العراقي في اللعبة الأميركية بعد الاحتلال.

وينطبق ذلك على جيل تجربة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، لكنّ مؤثرا جديدا حدث في هذه الفترة لدى هذا الجيل والجيل الأكثر فتوّةً (١٥-٢٤ سنةً)، أيْ جيل الشباب بالتعريف الدولي لفئة الشباب، وهي الفترة التكوينية الأكثر حساسيةً في التركيب العمريّ للمجتمع، إذ أنها فترة الانفعال والمبادرة والإقدام والاستعداد للتضحية. ويتمثل هذا المؤثّر الجديد في مؤثّر الفضائيات الإسلامية الدعويّة، أو برامج "الإسلام والشريعة" في بعض الفضائيّات في مرحلة انتشار الصحون اللاقطة (الساتيليات) في سورية، والتي كان التقاطها حراً بشكل تام[٦٢]. لقد نشر هذا المؤثّر بشكل عام الهيمنة الأيديولوجية الإسلامية. وقد نشرها عموماً ضمن منطق التصالح مع السلطات في إطار سياسات الدول التي تنشط فيها هذه الفضائيات، لكن الفضائيات الإسلامية بشكل خاص نشرت إلى جانب الدعوة إلى عدم جواز الخروج على السلطات نمطاً شعبوياً سلفياً من التدين يتم على أساس التلقين العام. ويتّسم هذا النمط بتشدده الديني من خلال تركيزه على المستوى الأنتروبولوجي في الأشكال والصيغ الإسلاميّة، وبقوة ميوله الاعتراضيّة. وقد عزّز ذلك دينية المجتمعات الريفية السابقة المحافظة والمتمدينة حديثاً، مثل مدن ريف دمشق، في شكل سلفي تقوي عام وجد رواجه الأكبر مع تصدع النظام البيئي للحياة في ريف دمشق، وانهيار بعض عناصره التكوينية، ليضطلع هذا التدين بوظيفةٍ سوسيولوجيةٍ هي وظيفة وحدة الجماعة في المدينة المتوسطة والصغيرة، ويؤسّس اجتماعها على أسسٍ دينيةٍ وأخلاقيةٍ مؤسسةٍ على القيم الدينية "السامية". وقد تنامت هذه الوظيفة في السنوات الأربع الأخيرة طرداً مع التمفصل بين استنفار هجمة السياسات الحكومية السورية على المجتمع السلفي الإسلامي (دارمياً من خلال مسلسل "حور العين" الذي مسّ سمعة "القبيسيّات" -أكبر حركة إسلامية نسوية فاعلة ومنظّمة-، وتربوياً من خلال فصل المنقّبات من سلك التعليم)[٦٣]؛ وبين خراب نظام الحياة البيئي الذي يدفع لاستدعاء رحمة السماء فيما لم يستطع أي إنسانٍ أن يحلّه، وفهم الخراب البيئي على أنه من فعل عقاب الله على "المعصية"؛ وبين الإمعان في الحملات الأمنية ضدّ من يشتبه بأنهم سلفيون جهاديون. وخلال فترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ لم تتوقّف هذه الحملات. ويشير تحليل الانتماء الجهويّ للنسبة الأكبر من المعتقلين بتلك التهم، إلى أنّ نسبتها الأكبر كانت في ريف دمشق؛ وتحديداً في مناطق مثل الزبداني، ومضايا، والتل، وقطنا، وقرى الغوطة؛ بما نسبته ٣٠% من إجماليّ المعتقلين، في حين كانت نسبة المعتقلين من أبناء المدن السورية الكبرى ضئيلة "الأمر

[٦٢] انتشرت الصحون اللاقطة، وقامت الأجهزة الأمنية السورية في العام ١٩٩٨ بعملية مصادرتها دون جدوى، ثم اعترفت الحكومة بها مع فرض ضريبة لمرة واحدة عنها، لكن هذا القرار أخفق. وعملياً، تمتع استخدام الصحون اللاقطة بحرية تامةٍ، وانتشر هذا الاستخدام مع انخفاض كلفته.

[٦٣] من ورقة خلفية لحمزة مصطفى عن ردّة فعل المجتمع في دمشق وريف دمشق على المسلسل المذكور، وفصل المنقّبات من سلك التعليم.

الذي يعزّز التحليل بأن يكون لعامليْ الفقر والتهميش دورٌ مهم في تحفيز اعتناق هذا الفكر" كملاذٍ للتعبير الاحتجاجيّ و الاعتراضيّ الذي تعتبر الجهادية أعلى درجاته[٦٤].

لقد كانت الشحنات الغاضبة في التديّن السلفي العام، الذي هو في طبيعته تميّز أنتروبولوجي معقّد ومعياري عن محيطه، قد استنفرت خلال السنوات الأخيرة، ولم يكن هذا التدين وهابياً قطّ، فحيث لا تكون هناك طريقة فقه وعقيدة وفق المذهب الوهّابي لا توجد وهّابية، بل آثار وأمشاج منها. كما أن المظاهر السيميولوجية الشكلية في الزيّ واللحية، لا تعني بالضرورة سلفيّةً من النوع الوهابي، لكنها يمكن أن تعني وهابيّةً سلوكيّة وسيميولوجيةً، وهي مظاهر للوهابيّة غير أنها ليست الوهابيّة. كان هذا التديّن أقرب إلى التديّن السلفي العام الذي تتمثل وظيفته في حفظ تماسك الجماعة في مرحلة التحولات والهجرات الداخلية الكثيفة إلى ريف دمشق بسبب تصنيعه، والتي تخلق احتكاكاتٍ أنتروبولوجيةً جديدةً بين السكان الأصليين والسكان المهاجرين. وهذا يفسّر جزءاً من قصة التدين السلفي ولا يفسّر كامل عناصرها، ذلك أن هذه العوامل معقّدة. ويشتغل المؤثّر الديني عبر تأثيره في البنية المستقبلة له ضمن هيمنته على مجموعة عوامل أخرى، بمعنى تفسير تأثير هذه العوامل من خلال الوعي الديني السلفي العام أو حتى الشعبوي الأمشاجي، والذي ليس طريقة فقه وعقيدة "وهّابية" إطلاقاً.

ضرب الجامع العمريّ: خطيئة اللغّام

في قاعة الألغام في الكليّة الحربية هناك جملة موضوعة في الصدر تقول: "اعلم أيها اللغّام أن خطأك الأول هو الخطأ الأخير". لم يفهم مقتحمو الجامع العمريّ هذه "الحكمة"، وظنوا أن الأمر مثل قصة جامع السلطان في العام ١٩٦٤ في حماة، وجامع الرحمن في حلب في العام ١٩٨٠. والحقيقة أنهم لم يكونوا معنيين حتى بفقه "التترّس"، بل قاموا بالهجوم فحسب. بعد يومين من اقتحام الجامع العمري كانت نقطة الزيت الدرعاويّة قد انتشرت بألسنتها الملتهبة في عدة مدن سورية مكتسبةً هذه المرة أبعاداً أيديولوجيةً مطورّةً وحسّاسةً في الفضاء الاجتماعي– السياسي السوري السُنّوي، إذ تحوّلت السياسة العامة للاتجاهات السلفيّة السورية من محاولة ضبط نزعات الشبيبة السلفيّة الراديكاليّة، بعدم شرْعنة الخروج على الحكم في سورية؛ إلى شرْعنة ذلك، والتحريض عليه. وترتّب على ذلك انقسام المؤسسة المشيخيّة أو "العلمائيّة" على مختلف نزعاتها الصوفية والسلفية في ميدان حركة الاحتجاجات بين مؤيّد وبين معارضٍ لها. ودعا كل من الشيخ مرشد

٦٤ قارن مع: عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية ٢٠٠٠-٢٠١٠**، (لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١١)، ص٤٦. انظر الرابط الالكتروني:
WWW.STRESCOM.ORG

معشوق الخزنويّ -وهو متصوف متأثر حديثاً بالسلفيّة[٦٥]- وشيخ الطريقة النقشبنديّة إلى التظاهر و"النفير" و"الخروج" في يوم الجمعة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ لإسقاط النظام، وتخصيص الدعوة بطلاب العلوم الشرعية وخطباء المساجد لقيادة التظاهرات بعد صلاة الجمعة[٦٦].

وفي الجمعة الثانية التي أطلق عليها اسم "جمعة العزّة"، تحوّلت نداءات الشيخ عدنان عرعور السلفي الشعبويّ المشرف العام على موقع "الإسلام الوسط" -وهو إخواني حموي تحوّل إلى داعيةٍ سلفيّ[٦٧]-، والذي يمتلك تأثيراً معيّناً في فئاتٍ شعبيّةٍ متديّنةٍ واسعةٍ عبر قناته الفضائية "صفا"؛ من تحريم الخروج على الحكم قبل اندلاع حركة الاحتجاجات إلى دعمها ونصرتها والتحريض على الانخراط فيها، وإطلاق التكبيرات من على أسطح المنازل[٦٨]. أمّا الشيخ معاذ الخطيب الحسني -الخطيب السابق للجامع الأموي- وهو الذي يمتلك وعياً مدنياً حديثاً بدرجةٍ واضحةٍ، فقد وجّه نداءً إلى الرئيس إثر اقتحام الجامع العمري يؤكد فيه "سلمية" و"عفويّة" تظاهرات الشباب، ودعاه إلى إطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين[٦٩]. وكان في قلب مجالس عزاء الشهداء[٧٠]. لقد تحركت الاتجاهات الإسلامية كافّة إثر الهجوم على المسجد العمريّ.

عمّق ذلك من الأزمة الداخلية بين طلاب العلوم الشرعية وخرّيجيها الكثر في سورية الذين زادت أعدادهم في المدن الصغيرة والمتوسطة بسبب التوسّع في نظام المدارس الشرعية الداخلية في تلك المدن. وسرعان ما حصل بعض هؤلاء على فتوى من الشيخ يوسف القرضاوي بعدما دان اقتحام الجامع، بشرْعنة الانخراط في التظاهرات السلمية لدواعٍ شرعيةٍ أو معاشيّةٍ متعلقة بالغلاء والاستغلال والفقر أو سياسيةٍ متعلّقةٍ بالحريّات

---

٦٥ هو ابن الشيخ معشوق الخزنويّ شيخ الطريقة النقشبنديّة الذي قتل في العام ٢٠٠٥ في سورية في ظروفٍ غامضةٍ، واتهم أبناؤه السلطة بتدبير عملية اختطافه واغتياله. ويتسم أتباع هذه الطريقة بتماسكهم الشديد، وبتعصبهم لطريقتهم. وقد ورث الشيخ مرشد رئاسة الطريقة بعد والده، وتأثر بالسلفية من خلال دراسته في جامعة المدينة المنورة. وأسس في العام ٢٠٠٥ مركزاً لدعوته يعكس نزعته السلفية التي اكتسبها خلال دراسته في السعودية (قارن مع: الحاج، مصدر سبق ذكره، ص٣٦).

٦٦ دعوة الشيخ مرشد معشوق الخزنوي للثورة
http://www.youtube.com/watch?v=٥Uu٥yZTJX٨I&feature=related
كان الشيخ الخزنوي قد وجه في ذكرى عيد النيروز في ٢١ آذار/مارس نداءً للأكراد للتضامن مع إخوتهم في سورية. للاطلاع على الخطاب راجع الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=iwl٢Tl٩jhyQ

٦٧ ينتمي العرعور إلى جيل الستينيات في الحركة الإسلامية السورية، وقد تسلْفن في سياق اجتياح نزعة التسلفْن لتلك الحركة. ودرس على يد الشيخ ناصر الدين الألباني -أحد علماء الحديث الكبار الثلاثة في العالم الإسلامي- ثم على يد الشيخ بن باز في المملكة العربية السعودية، واشتهر على غرار بعض السلفيين المتعصبين -الذين يكادون يعتقدون بأن الله لم يخلقهم سوى لمحاربة الشيعة- بمناظراته ضد الشيعة والمتصوّفة. حول تكوينه العلمي وتتلمذه على دروس الألباني وبن بارز، قارن مع الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪B٩٪D٨٪AF%D٩٪٨٦٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦_%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٩٪D٨٪B١٪D٨٪B٩٪D٩٪٨٨٪D٨٪B١

٦٨ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪B٩٪D٨٪AF%D٩٪٨٦٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦_%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٩٪D٨٪B١٪D٨٪B٩٪D٩٪٨٨٪D٨٪B١http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪B٩٪D٨٪AF%D٩٪٨٦٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦_%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٩٪D٨٪B١٪D٨٪B٩٪D٩٪٨٨٪D٨٪B١http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪B٩٪D٨٪AF%D٩٪٨٦٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦_%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤%D٨٪B٩٪D٨٪B١٪D٨٪B٩٪D٩٪٨٨٪D٨٪B١

٦٩ مداخلة الشيخ معاذ الخطيب في قناة الجزيرة http://www.youtube.com/watch?v=MJSM٢FMlGHw

٧٠ كلمة الشيخ معاذ الخطيب في مجلس عزاء في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ بالمعضمية: http://www.youtube.com/watch?v=nQJfz١DtSpk&NR=١

والاعتقال التعسفي والظلم، في مرحلةٍ سيتوتر فيها الخلاف بين المؤسسة العُلَمائية السورية الرسمية وبين الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين[٧١]. وستحدث بعد ذلك بقليلٍ المعركة الأشدّ بين كلّ من الشيخ رمضان البوطي والشيخ أحمد حسون المفتي العام من جهةٍ، وبين كلٍّ من الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ عدنان العرعور من جهة أخرى. وكان العرعور يتّخذ من قناة" صفا" السلفية منبراً دعوياً له[٧٢]. وانعكس هذا الجدل في شعارات تظاهرة في بانياس: "يا مفتي ويا حسون الشعب السوري ما بيخون"[٧٣]. وعكس ذلك انقسام الموقف العلمائي الإسلامي السوري، والذي كان ينقسم دوماً في أوقات الأزمات. وحاصِل ذلك أنّ المثير السياسي والأمنيّ كان حاسمًا في استثارة النزعات الغاضبة في الوعي السلفي العام الذي هو وعي اجتماعي. ووجد العرعور –مثلاً– تأثيره في هذا السياق، وكان هناك بضع مئات من الشباب المنخرطين في الأحداث يعتبرون أنفسهم "عرعوريين" بهذا المعنى[٧٤]. لكن جذور هذه الاستثارة معقّدة. وفي قصّة معضمية الشام مثلٌ على ذلك، فلقد كان الجوّ السلفي "المعضمي" شديد التسلفن، لكن دور التسلفن في ارتفاع وتيرة غضبته برز مع ما اعتبر سرقة الأراضي لصالح رجال الأعمال الجدد الذين ينتمون إلى منازل الحكومة.

خلاصة تركيبية

شهد المجتمع السوري على مدى الشهور الممتدّة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليو ٢٠١١ بروز عملية تغيّرٍ اجتماعي جديدةٍ كبرى في تاريخه الاجتماعي الحديث، تتّسم على المستوى المورفولوجيّ للبنية الخارجية أو الظاهرة بالانتشار المجالي للحركات الاحتجاجية في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، وفي هوامش دمشق الكبرى، أمّا على المستوى التكويني أو العمقي للبنية الداخليّة فهي تتّسم بدينامية الاستقطاب بين الأطراف المتمْدينة المهمّشة والفقيرة والمراكز المدينية السيّدة والمتْرفة، وبحضور مقاطع من بعض ديناميات غزو الأطراف للمركز، ومحاولة تثويره. وأخذت شكل اندلاعٍ حركة الاحتجاجات في المناطق

---

[٧١] هاجم المشايخ المحيطون بالمفتي ووزارة الأوقاف الشيخ القرضاوي، وصدرت في البداية ردة الفعل الداخلية الأوضح على مستوى بروزها الداخلي من بعض علماء حمص، ثم تطوّرت إلى تراشقٍ مع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، وعودة رابطة العلماء المسلمين التي تضم شخصيات من الداخل والخارج، وتعتبر قريبة من الإخوان المسلمين للبروز كلاعب اجتماعي-أيديولوجي محلي. إذ أصدر الاتحاد بياناً بدعوة الرئيس إلى تغيير الدستور وإجراء إصلاحاتٍ جذريةٍ، وشجب الاعتقالات والتعذيب، ورفض نظرية المؤامرة الخارجية، بينما اختار الشيخ رمضان البوطي العميد الرمزي لعلماء دمشق -والذي يعتبر منزلته العلمية أعلى من منزلة المفتي وأجهزة الأوقاف، وكان من أشد المعارضين للمفتي الحالي- خط الحوار مع السلطة لتحسين المكاسب. قارن مع قسم الوثائق في موقع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين:
http://www.iumsonline.net/index.php?option=com_content&view=article&id=١٠٨١:٢٠١١-٠٢-٠٦-١٦-٠٦-١٠&catid=٤:ask&Itemid=٨١

[٧٢] غالباً ما يتم البث من قناة "الوصال"، وفي وقتٍ لاحقٍ أصبحت قناة "سورية الشعب" تستضيف العرعور في بثّ مشتركٍ مع الوصال.

[٧٣] - http://www.youtube.com/watc?v=٢١kidjTMuMQ
وفي تظاهراتٍ أخرى تردّد شعار أكثر قسوةً هو: "يا بوطي، ويا حسون، شيل اللفة وحط قرون".

[٧٤] يقدر بعض أعضاء لجنة التظاهرات في حيّ القدم الطرفي الدمشقي والفقير عدد العرعوريين في تظاهرات الحي بنحو ٤٠٠ شاب (محادثة مع الدكتور عارف دليلة في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١١ في الدوحة). كما برزت شعارات مؤيدة للعرعور في بعض شعارات حماة إبان العصيان العام. لكن متابعي حالة "العراعرة" الحمويين يرون أن العرعورية ظاهرة تحريضية أكثر ممّا هي تيار سياسي خاص أو جماعاتي، وأنّ التفاعل معها يتم على هذا المستوى (محادثة مع الناشط أمجد كلاس بحماة في ١٢ آب/أغسطس).

والأحياء الطرفيّة المهمّشة من المدن السورية، وتمثّل انتشارها المجاليّ الأوسع؛ والأعلى كثافةً، والأكثر توتراً، والأشدّ إيقاعاً؛ في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر التي تمثّل نحو نصف سكان المدن السورية، وتتّسم بقوّة روابطها الأهلية العائلية والعشائرية والمناطقيّة التقليدية التي تضطلع بوظيفة تحقيق تماسك المجتمع، وتضامنه الجماعيّ في أوقات الشدائد والأزمات. وأخذت هذه الأشكال بفعل استثارة السياسات الأمنية المفرطة باستخدام العنف لديناميات التضامن الدفاعي الأهلي شكل انتفاضاتٍ مئيّةٍ مدينيةٍ شاملةٍ (أكثر من مئة ألف متظاهر) لـ" أهل البلد" في بعض المدن مثل درعا ودوما وحماة لدفع "الصائل" الأمنيّ عنها، بحيث اضطلعت هذه السياسات بوظيفة "العامل العشوائي" أو "المفاجئ" (وهو هنا عامل "الصائل") في العلاقات السببية لخلق سلسلةٍ سببيةٍ جديدةٍ، تتواصل فيها الاحتجاجات وتتكثف، وتتّسع مجالياً وبشرياً، وتتعبّأ بروحٍ "جهادية خلاصيةٍ" كثّفها تواتر شعار من قبيل: "عالجنة رايحين، شهداء بالملايين"؛ وتتجذّر سياسياً حول مطلب "إسقاط النظام". واضطلع المؤثّر الديني العام والمؤثّر السلفي المتشدّد في عملية التعبئة الأيديولوجية واستثارتها بوظيفة "تنهيدة المظلوم المقموع، وقلب عالمٍ لا قلب له". فعلى الرغم من أنّ لكل منطقةٍ قصّتها مع حركات الاحتجاج، إلاّ أنها تشترك جميعاً في أنها أكثر من تعرّض لآثار السياسات التسلطيّة المتلبْرلة اقتصادياً، ودفع ثمنها، حيث تتّسم هذه المدن برمّتها –بدرجاتٍ مختلفةٍ بالنسبة إلى المدن المليونيّة– بتراجع مؤشّرات تنميتها البشرية، وباللون "الثخين" لفقرها المادّي (الدخل) والبشري (نوعيّة الحياة)، وبشدّة الحرمان من فرص الخيار (الحريّة). ويتمثّل جذر ذلك كله في السياسات التسلطية سياسياً المتلبْرلة اقتصادياً.

وعلى المستوى الجيليّ السوسيولوجي، اتّسمت هذه الحركات بمحدّدات الحركات الشبابية من ناحية قوّة الاحتجاج، والتركيب العمريّ، ولاسيّما الفئة العمرية (١٥–٢٤ سنة) التي تتميز بطبيعتها شديدة الحساسية لعملية التغيّر الاجتماعي، وبطاقاتها الديناميكية المبادرة والجسورة. وتشكّل هذه الفئة نحو ٣,٨٩٦١ مليون نسمة، يعادلون ١٨,٨% من إجماليّ السكان[٧٥].

ولا يعود ذلك إلى أنّ فئة الشباب بمعناها الواسع عموماً (١٥–٣٥ سنة)، وبمعناها المحدّد خصوصاً (١٥–٢٤ سنةً)؛ تتميّز بطبيعتها الشديدة الحساسية لعملية التغيّر الاجتماعي فحسب، بل ولأنّها كانت أكثر مَن دفع ثمن آثار السياسات التسلطية المتلبْرلة اقتصادياً، باعتبار أنّ أكبر حجمٍ من البطالة يتركّز فيها، وما خلقته تلك السياسات من فجوةٍ ظالمةٍ في توزيع الدّخل القومي، بحيث زادت في إفقار الفقير وإغناء الغنيّ، وإضعاف الضعيف وتقوية القويّ. وقد أضْفت كثافة انخراط هذه الفئة في الحركات الاجتماعية سمة الحركات

٧٥ **المسح المشترك لقوة العمل ٢٠٠٩**، **تقرير سوق العمل ٢٠٠٩-٢٠١٠**، (دمشق: هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص٦١.

الشبابية ضمن توسيعٍ نسبي معقولٍ لفئة الشباب العمريّة. وفي المحصّلة، أدخلت هذه الحركات الاحتجاجيّة المجتمع السوري في طوْرٍ تاريخي جديدٍ، يتّسم بكلّ سمات العمليات التاريخية الكبرى، وهي مرحلة تغيّره الكبرى بعد عملية التغيّر التي تمّت في الخمسينيات والستينيات.